الفصل الثاني

السعودية والتصعيد العسكري

في اليمن وأحداث الحرب

1962_1964

العمليات الحربية في اليمن.

الدعم السعودي لقوى المعارضة اليمنية.

الدور المصري وحماية الثورة اليمنية.

موقف الدول الكبرى من الحرب الأهلية اليمنية.

دور الجامعة العربية والأمم المتحدة في فض الاشتباك.

نتائج زيارة "جمال عبد الناصر" لليمن .

obeikandl.com

obeikandl.com

تطورت الأحداث السياسية والعسكرية في اليمن على أثر اختفاء الإمام "البدر" ونجاح الثوار. وتوجس الثوار خيفة من رجال القبائل الموالية للنظام الإمامي والتفاف رموز هذه القبائل حوله. وكما كان لرجال الثورة في الداخل أنصار، كان لهم في الخارج أنصار.. وكانت الجمهورية العربية المتحدة، معقل الثوار اللاجئين إليها من اليمن، منذ أواخر الثلاثينيات.

راقبت مصر ثورة اليمن باهتمام بالغ، واعترفت بالنظام الجمهوري بعد ثلاثة أيام من إعلان الثورة وأعلنت فوراً مساندتها ودعمها للثورة اليمنية، خوفاً من الزحف القبلي المناهض للثورة والمناصر للإمامة، ولم تتدخل مصر إلا وفق طلب يمني ملح لدعم الثورة.

وقد حاول بعض الباحثين السعوديين[1]، أن يخلع على الدور المصري في اليمن أبعاداً حزبية وعسكرية وسياسية قاصرة منطلقاً من رؤية غير موضوعية.

---

١ سعيد محمد باذيب: الصراع السعودي ـ المصري حول اليمن الشمالي: لندن، دار الساقي، مركز الدراسات الإيرانية العربية، ١٩٩٠، ص(٧٣ – ٧٤)، ويفسر ذلك بقوله:"استغل الرئيس عبد الناصر، عملية دخول كل من اليمن ومصر، في اتحاد فبراير ١٩٥٨ ليبدأ في تلقين الأفكار والمبادئ الحزبية للطلبة العسكريين اليمنيين الذين يتدربون في مصر كجزء من الاتفاقيات المتبادلة بين البلدين .. وفي خريف عام ١٩٥٩، بدأ الرئيس عبد الناصر في اختيار الأشخاص الذين سيكونون بمثابة المنفذين لخطته الرامية للإطاحة بالملكية في اليمن واستبدالها بنظام حكم جمهوري .. وفي ديسمبر عام ١٩٦١ أذيع نداء من راديو القاهرة يدعو للقيام بثورة في اليمن الشمالي ..

وفي الرابع والخامس من شهر يناير عام ١٩٦٢ أعلن راديو القاهرة، أن مصر تعمل من أجل التوفيق بين الأهداف الوطنية الرامية لتحرير اليمن وعدن ومحمياتها .. وأعطت القاهرة الفرصة لليمنيين المناوئين للإمام للتحدث من خلال محطات إذاعة "صوت العرب" بالقاهرة .. وفي ١٩ سبتمبر عام ١٩٦٢م وهو اليوم الذي توفي فيه الإمام أحمد، ورد حديث في محطة "صوت العرب" بالقاهرة يشير إلى الثورة القادمة في اليمن والتي من خلالها ستتم معرفة المشاعر الحقيقية للشعب تجاه الإمام".

كل المؤشرات التي تحدث عنها الباحث تفتقر إلى الموضوعية، فتلقين المبعوثين العسكريين الأفكار الحزبية، هي قضية مردودة على الباحث،لأن عبد الناصر لم يكن له حزب ولا يؤمن

كانت الثورة المضادة للنظام الجمهوري الجديد تتكون من القبائل المؤيدة لنظام الإمامة، وبدعم المملكة العربية السعودية عسكرياً ومالياً. وكان منطق المتمردين والسعوديين على حد سواء هو عودة الإمام البدر إلى عرشه .. وتجلى هذا المنطق في تصريح للإمام "محمد البدر" في مؤتمر صحفي: أن مؤيديه يسيطرون على مساحة كبيرة من اليمن. وأضاف بأن لديه جيشاً آخر في "شرق صنعاء". وجيشاً ثالثاً بالقرب من حريب في الجنوب الشرقي يتكون من عشرين ألف مقاتل[1] إلا أن هذه الأرقام مبالغ فيها وقد قام الملك حسين ـ ملك الأردن ـ بإعداد ذلك المؤتمر الصحفي .. وخلال الأشهر الأولى من الثورة اليمنية تدافعت القبائل المؤيدة للإمام البدر، واستطاعت أن تستولي على "حرض" حيث كان فيها حامية صغيرة.

وفي العاشر من أكتوبر ٦٢ م تمكن الأمير الحسن بقبائله من السيطرة على "مأرب"[2]. وفي منتصف نوفمبر احتلت القبائل الإمامية "حريب" و "جبل حراز" وحاصرت "خمر" وتمكنت من الوصول إلى مشارف صنعاء[3]. ولتقوية وترسيخ النظام الجمهوري تم تنفيذ إجراءات عسكرية هامة، منها تركيز السلطة في يد الرئيس السلال. وشكلت عدداً من التشكيلات العسكرية الجديدة للجيش

بالأحزاب .. والمعلوم أن الدعوة إلى الثورة في ديسمبر ١٩٦١ كانت بمثابة رد فعل تجاه الموقف الذي أبداه الإمام أحمد في نقده الساخر للنظام السياسي والاقتصادي المصري، عندما هاجم عبد الناصر واشتراكيته حين دعا الأحرار اليمنيين من على صوت العرب إلى الثورة والإطاحة بالإمام وهي دعوة قديمة المطلب منذ الخمسينات .. لقد أفرزت الأحداث أن الثورة في اليمن كانت ثورة وطنية، تأثر قادتها بثورة يوليو ١٩٥٢ ونضال قادتها .. لقد كانت ثورة منبعها وتخطيطها يمني .. ولقد مارس الرئيس عبد الناصر حقه كزعيم قومي في دعم الثورة اليمنية، وإخراج اليمن من ظلام الماضي المأساوي إلى عالم جديد ..

١ إدجار أو بالانس اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة: عبد الخالق محمد لاشين، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٠، ص١٤١.

٢ نفس المرجع، ص١٦٠.

٣ إيلينا جولوبوفسكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢ - ١٩٨٥، وترجمة: محمد علي البحر، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ١٩٩٤، ص٤٤.

اليمني، وفرق الحرس الوطني طعمت بالقوات المصرية، الأمر الذي مكن من إيقاف تقدم القبائل نحو العاصمة صنعاء.

وفي الفترة من فبراير إلى مارس ٦٣ م ونتيجة لما أصبح يسمى بهجوم رمضان، تمكن الجمهوريون من هزيمة القبائل الموالية للإمام البدر، واستعادة مدينة "مأرب وحريب"[١] ..على أن الحرب اليمنية، برز على ساحتها عنصر جيش ـ المرتزقة ـ[٢]، من الأجانب الذين جرى استئجارهم من كل عواصم أوروبا ليقاتلوا في اليمن .. ويشير ديفيد سمايلي[٣] ـ قائد المرتزقة ـ إلى أن ما يقوم به في اليمن هو لمصلحة بلاده بريطانيا، لمواجهة مطامع "عبد الناصر" الذي لو قدر له النجاح، فإن بريطانيا ستواجه تهديداً خطيراً في عدن والخليج.

ومع خريف عام ٦٣ م كان واضحاً للقيادة المصرية في اليمن أن هناك عنصراً جديداً يشارك في المعارك[٤] .. وقد بعث رئيس جمهورية غانا (قوامي نكروما) برسالة شخصية إلى الرئيس "جمال عبد الناصر" جاء فيها: "يهمني أن تعرف أن عدداً من الجنود المرتزقة الذين كانوا يعملون في جيش (كاتنجا) يجدون الآن عروضاً مغرية لكي يعملوا ضدكم في اليمن "ونقلت وكالة الأنباء" رويتر" في برقية لها من "لندن" أن رئيس وزراء بريطانيا صرح في مجلس العموم: إنه علم أن أحد مساعدي المندوب السامي البريطاني في عدن، كان يهرب الأسلحة إلى داخل اليمن، وأضاف: "إن الحاكم العام السابق لعدن السير كنيدي تريفا سكيس لم

---

١ نفس المرجع، ص٤٧.

٢ ديفيد سمايلي: مهمة في الجزيرة العربية، ترجمة، حامد جامع، ط١، ١٩٨٩ بيروت، ص٧٧ : كما يشير المرجع إلى أن زيارته ـ ديفيد ـ الثانية إلى اليمن لم يكن من المرتزقة ولكن أصبح قائدهم فيما بعد، وكانت الحكومة السعودية ولية نعمته .. ويضيف إلى أنه مرتزق بمعنى أنه جندي مأجور في خدمة قوات أجنبية، وهو سعيد بذلك العمل.

٣ نفس المرجع، ص٧٧ .

٤ محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان: القاهرة، مؤسسة الأهرام، ط٢، ١٩٩٢، ص٦٦٣.

يكن على دراية بالنشاط الذي يقوم به باوره الجوي"[1].

ونشرت "الأوبزرفر- البريطانية" تحقيقاً عما وصفته بأنه الفرقة الأجنبية التابعة لإمام اليمن المخلوع، والذي يتولى قيادتها العامة ضابط بريطاني هو "الميجورجون كوبر" وقالت الأوبزرفر أن "كوبر" توجه إلى اليمن بعد قيام الثورة بعدة أشهر. وفي اليمن وجد "كوبر" حرباً ووصفت ذات مرة بالعبارة التالية "القرن العاشر يحارب القرن العشرين".

ومن الواضح أن الأموال اللازمة لدفع مرتبات الجنود المرتزقة الذين استعان بهم "كوبر" كانت تأتي من المملكة السعودية على أساس (٤٠) جنيهاً استرلينياً شهرياً لكل جندي[2]. وأخطر ما أسفر عنه هذا النشاط هو ظهور "نخبة من المرتزقة المتخصصة في الشرق العربي، فقد كان "كمال أدهم" شقيق زوجة الأمير فيصل، ومستشاره لشئون الأمن والمشرف على جهاز المخابرات والمباحث العامة في السعودية، هو المسؤول عن أعمال وميزانية النشاط السري في اليمن "وكانت اعتمادات تجنيد المرتزقة تحول بواسطته إلى لندن، وباريس، وغيرهما من العواصم. وعندما ظهرت الحاجة إلى السلاح استعان "كمال أدهم" بصديق وزميل له في كلية "فكتوريا" في الإسكندرية، وهو عدنان خاشقجي الذي عرف تجارة السلاح من يومها".[3]

لقد رسخت الجمهورية أقدامها في المناطق الساحلية منذ الأسابيع الأولى

---

١ نفس المرجع السابق، ص٦٦٧.

٢ هيكل، سنوات الغليان، مرجع سابق، ص٦٦٨

٣ نفس المرجع، ص٦٦٩، ويقسم "فردهاليد أي" الثورة والثورة المضادة "ترجمة: "محمد الرميحي" مرجع سابق، ص٨١، الحرب الأهلية اليمنية إلى ثلاثة فترات - الفترة الأولى من ١٩٦٢- ١٩٦٥، وهي فترة شديدة لأن كلا الجانبين سعى لإحراز النصر العسكري والسياسي الكامل. أما الفترة الثانية من ١٩٦٥ - ١٩٦٧، حيث تميزت بالركود العسكري وبالمفاوضات ما بين المصريين والسعوديين، وانتهت الفترة الثانية عند هزيمة مصر في حربها مع إسرائيل عام ١٩٦٧ ورحل المصريون بعدها عن اليمن، حيث نجحت القبائل بانتصارين، الأول تحقيق الانقلاب على الزعيم السلال، والثاني تصفية اليسار الجمهوري في ١٩٦٨.

للحرب، وركز الإماميون أنفسهم في جبال الشمال. وقامت القوات الجوية المصرية في يناير ١٩٦٣ بقصف المواقع السعودية على الحدود مع اليمن والتي كانت مواقع تجمع للقوات الملكية الإمامية.

واتبعت السياسة السعودية في الحرب الأهلية اليمنية ثلاثة سبل متزامنة كل منها يكمل الآخر الأول حالة الحرب ومجهودات السعودية في تطوير قواتها الدفاعية. السبيل الثاني هو الجانب الدبلوماسي حيث سعت السعودية إلى تحقيق الانسحاب المصري من اليمن عن طريق المفاوضات مع الرئيس جمال عبد الناصر.

السبيل الثالث، ويتمثل في فتح قنوات من التعامل مع الجانب المحافظ من الجمهوريين والملكيين، مما أوضح " أن هدف السعودية هو انسحاب القوات المصرية وليس استعادة الملكية في اليمن[١] "وهذا قول مردود على صاحبه لأن الدعم السعودي قائم على عودة النظام الملكي أولاً وسحب القوات المصرية ثانياً .. لقد كان من نتائج المؤتمر الذي عقد بين الملكيين والأمير فيصل هو زيادة الدعم السعودي .. وبدأ الملكيون في ابريل ١٩٦٣م باسترجاع بعض المناطق وقدم السعوديون دعمهم لهجوم ملكي اكثر استعداداً وتنظيماً[٢] كما نجح الملكيون في السيطرة على طريق صنعاء ـ مأرب بعد أن استولى الأمير الحسن بن الحسن على مدينة مأرب.

ويضيف: "إدجار أو بالانس[٣]" أن الملكيين في مأرب استولوا على ثلاث طائرات هليكوبتر، تابعة للقوات الجوية المصرية. يقودها طيارون سوفييت، كانت قد هبطت على أرض مطار مأرب اعتقاداً منهم بأن المدينة كانت لا تزال تحت سيطرة الجمهوريين. كما اندفع الأمير الحسن غرباً نحو صنعاء، إلا انه ردّ على أعقابه ثانية. وأحتل الملكيون موقعين حصينين على سفح تلال مدينة "صرواح" .. وفي محاولة لتخفيف الضغط على صرواح أسقطت القوات المصرية أربع مجموعات

---

١ جريجري جويس: العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية، ترجمة: سامية الشامي وطلعت غنيم حسن، القاهرة مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٣، ص١٠٢.

٢ فردهاليد أي: مرجع سابق، ص٨٣.

٣ اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، مرجع سابق، ص١٦١.

صغيرة من المظليين غير أنهم أسقطوا بعيداً عن الهدف. حيث تمكن الملكيون من قتل معظمهم، واحتفظ الجمهوريون بمواقعهم وأغلقوا بذلك ممر صنعاء ـ مأرب.

وفي الجنوب الشرقي دار قتال متقطع حول قلعة "حريب" التي كان "أحمد السياغي" قد احتلها للملكيين ـ كان القاضي أحمد السياغي في حكومة الإمام البدر "وزيراً للداخلية"– واستطاع السياغي أن يقوم بتشكيل مجموعات كبيرة، إلا أن هذه المجموعات لم تنجح في مهامها. وفي منتصف ديسمبر توقفت المناوشات والإشتباكات داخل اليمن، وشكلت فترة من الهدوء، استمرت حتى أوائل فبراير ١٩٦٣/[١].

وبذلت القوات المسلحة المصرية جهوداً مضنية في سبيل إعداد جيش يمني متمكن من الدفاع عن أراضيه، الأمر الذي جعل هذه القوات السند الحقيقي لليمن الجمهوري .. وسجلت القوات المصرية أروع البطولات والتضحية في سبيل صيرورة وتثبيت النظام الجمهوري، منذ يومها الأول من وصولها لليمن.

ويشير "أحمد حمروش" إلى أن الرئيس عبد الله السلال، أكد: "أنه لم يكن ممكناً لقوات الثورة وحدها أن تنتصر نهائياً على القبائل الموالية للبدر والسعودية. وأنه كان يؤمن بضرورة الاستعانة المباشرة بقوات مسلحة مصرية"[٢].

وقد استطاعت المقاومة الشعبية والتي كانت تسمى "الحرس الوطني" أن تحقق إنتصارات متتالية على القبائل الموالية للإمام.

وعمل الإعلام السعودي على تأجيج روح العداء بين القبائل الملكية، تجاه القوات المصرية، وشجع في تصاعد المشاعر المعادية للجمهورية العربية المتحدة.

---

١ نفس المرجع السابق، ص١٦١، وكان أحمد السياغي في عهد الإمام أحمد نائباً للإمام في لواء إب، وكان شخصية إدارية قوية.

٢ أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، عبد الناصر والعرب، القاهرة مكتبة مدبولي ط ٢، ١٩٧٦، ص ٢٣٤ .

وكان للقبائل الملكية قدرة على تحديد زمن إطلاق النار في الوقت المناسب، ثم تحسنت أجهزتها الفنية، ألغام مضادة للدبابات مرصوصة في حقول ذات تركيب حديث في بعض مضايق الجبال في اليمن. ويعني هذا أنه من المنظور العسكري المصري في اليمن، لا يمكن دحر القبائل المقاتلة في صفوف الملكيين بسهولة[1].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن التوازن العسكري بين طرفي النزاع لا يمكن الإقرار به على أنه متكافئ فقد كان الجمهوريون مع القوات المصرية أكثر عتاداً وقوة، بينما القوات الملكية أقل كفاءة وقوة عسكرية وتنظيمية، وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهل أن قتال القوات الملكية كان قائماً على بعدين أساسيين، الأول، جانب عقائدي يرتكز على أن الإمامة نظام ديني وحق إلهي مقدس لبيت حميد الدين، ولذلك كان هذا البعد يعطي استمرارية بروح القوة كصاحب عقيدة. الأمر الثاني، معرفة القبائل بمسالك وطرق وتلال وجبال مناطقها بالتالي كانت أكثر مناورة وقدرة في الكروالفر وهي من أساليب حرب العصابات وإذا قسمت دوائر الصراع إلى مراكز نلاحظ أن الشمال كان ملكياً، والجنوب كان جمهورياً، وأما الوسط فكان شرقه ملكياً، وغربه جمهورياً. من خلال هذه الصورة يمكن معرفة سيطرة الملكيين على منطقتي مأرب وحريب، وكان المثلث الذي يشمل صنعاء وتعز والحديدة، من أهم قواعد النظام الجمهوري لاستتباب الأمن فيه. على الرغم من أن منطقة عمران وحجة، وحرض، وصعدة، كانت في معظم الأحيان تخضع للقوات الجمهورية، وكان الإمام في الشمال الغربي يمثل تحدياً فعالاً، متخذاً من جبل "قارة" مقراً له، وقد امتدت سيطرة الملكيين بين اقتراب وابتعاد في حرض وصعدة.

وقد تمكن الملكيون من إسقاط مدينة صعدة بسبب خيانة الحامية اليمنية في صعدة، لكنها عادت إلى الجمهوريين من جديد. وقد كانت القوات الملكية المسيطرة على موقع معين نتيجة لمعرفة القبائل بطبيعة الأرض، كانت القوات المصرية تستطيع

---

١ أحمد يوسف أحمد: الدور المصري في اليمن ١٩٦٢- ١٩٦٧، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ط١، ١٩٨١، ص١٤٣.

استعادته عن طريق الزحف البري أو القصف الجوي، وكانت مواقع الصراع الشديدة هي منطقة "صرواح" و "صعدة" الأمر الذي اقتضى من القوات المصرية القيام بعمليات جوية وعمليات تعزيزية وإسقاط للمظليين وإمداد بالجو لكي يمكن الاحتفاظ بهذه المواقع في أيدي الجمهوريين[1] مما رفع من التكلفة البشرية للاحتفاظ ببعض المواقع وتأمين طرق المواصلات والإمداد الرئيسية[2].

ولولا الدعم السعودي السافر للقوى المناوئة للثورة اليمنية لما استمر تمردهم هذه الفترة الزمنية الطويلة .. لقد تلقوا تدريبات عسكرية عربية أردنية وأوربية، ودعماً عسكرياً ومادياً سعودياً. وأفزعت الثورة اليمنية دول الجوار، لأنها تعني بداية المسيرة للجماهير المضطهدة في هذه البلدان، وإسقاط الأنظمة الملكية، ولذا أعلنت السعودية والأردن معارضتهما للنظام الجديد في اليمن. ودعمهما للنظام الإمامي، حتى تتم عودته إلى قمة السلطة في صنعاء. وهذه الحقيقة لا تدعو إلى الجدل. ولذلك كان موقف "عبد الناصر" إلى جوار الثورة لنصرتها، كما وقفت القوى الرافضة للحرية، والمناوئة للأماني الوطنية، إلى جوار الأنظمة المعارضة للثورة كدولة "إيران، والنظام الأثيوبي[3].

وناورت القوى الكبرى في اتجاهين متعارضين، عملت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على دعم الموقف السعودي ومؤازرته. ثم اعترفت الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري لليمن كأمر واقع، ودافع الاتحاد السوفييتي عن موقف اليمن الجمهوري. واعترفت بالنظام اليمني الجديد بعد خمسة أيام من عمر الثورة. وساهمت القوى اليمنية المحافظة في التأرجح بين قبول النظام الجديد وتأييده، ومعارضة رموز الثورة، وعقدت مؤتمراً وطنياً لمناقشة الأزمة اليمنية. وعلى الرغم من ذلك فقد كان الخيار لثوار سبتمبر هو الحرب لدحر القوى المعارضة للثورة. وخلال

---

١ نفس المرجع السابق، ص١٤٦.

٢ نفس المرجع، ص١٤٦.

٣ أحمد صالح الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، بيروت، دار الصداقة، ط١، ١٩٩٢، ص٢٧٢.

عملياتها الحربية حققت القوات المصرية واليمنية انتصارات ساحقة أعقبها مفاوضات عربية ودولية.

كانت أرض المعركة هي المناطق القبلية التي تؤيد الإمام وكان رجال القبائل وقودها.. وكان لبريق الذهب السعودي أثر كبير في امتداد زمن الحرب الأهلية .. وفي هذا الإطار حددت المملكة العربية السعودية موقفها منذ اليوم الأول لإعلان الجمهورية العربية اليمنية. وبدأت بجمع فلول الملكيين الهاربين إليها، وتدريبهم وتسليحهم للقيام بعمليات عسكرية ضد النظام الجمهوري، يدعمهم ويعزز موقفهم الحشود الضخمة السعودية المسلحة على حدود اليمن.[1]

وكانت المملكة العربية السعودية تفسر منطق تدخلها بشؤون اليمن على أنه دفاع عن أمنها واستقرارها الداخلي، حسب رأي "باذيب"[2]، وقد أوضح ذلك: الأمير فيصل آل سعود في خطاب له ذكر فيه: "إن حكام مصر قد صرحوا بأنهم قد أرسلوا حملاتهم العسكرية لتقاتل في اليمن ولتدمير بلادنا واحتلالها. لذا فقد كنا مدفوعين إلى وضع لم نكن نملك حياله من بديل سوى الدفاع عن أنفسنا. إن كل دولة وكل بلد في العالم مخولة للدفاع عن نفسها"[3].

وفي الواقع أن النظام اليمني الجديد كان حدثاً مزعجاً للمملكة السعودية، كما يرى بعض الباحثين[4]. وإن كافة التصريحات الصادرة من الجهات الرسمية المصرية واليمنية، جعلت المملكة أكثر قناعة بأن أمنها واستقلالها معرضان للخطر.

---

١ صادق عبده علي: الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن ١٩١٨ - ١٩٦٧، الإمارات العربية المتحدة، دار الثقافة العربية، ط١، ١٩٩٢، ص٢٠٨.

٢ سعيد محمد باذيب: الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي، مرجع سابق، ص١٠٠.

٣ خطاب "الأمير فيصل آل سعود" الذي ألقاه في مدينة الطائف في ١٩٦٣/٩/٥."

٤ سعيد محمد باذيب: مرجع سابق، ص١٠٢.

وتحدد وجهة النظر السعودية من خلال بعض الدراسات[1]، التي شخصت الدور الذي تقوم به تجاه اليمن الجمهوري، ودعمها للإمام البدر، للأسباب التالية:

- الغارات الجوية المصرية ضد مدن الحدود السعودية.
- المواقف العدوانية التي اتخذها النظام الجمهوري الجديد في صنعاء تجاه المملكة.
- التماسات الأسرة الملكية اليمنية غير المنقطعة والخاصة بطلب المعونة.

إلا أن بعض هذه الدراسات قد غضت الطرف عن الدور السعودي الذي أعلنت عنه منذ اليوم الأول للثورة، حيث اعترفت بالأمير الحسن إماماً، كما قدمت الدعم المالي والعسكري من أجل الزحف نحو صعدة، لجميع القبائل والانطلاق منها إلى صنعاء.

على أن السعودية كانت لديها الرغبة في تغيير أسرة آل حميد الدين واستبدالها بأسرة أخرى مع الاحتفاظ بجوهر النظام الملكي القائم، بسبب الخصومة المستمرة بين آل سعود، وبيت حميد الدين، حول إقليم "عسير وجيزان" الذي استولت عليه المملكة السعودية في حرب ١٩٣٤. ذلك لأن السعودية كانت تعارض بشدة، أي محاولة لقلب نظام الحكم في اليمن على أساس جمهوري.

على أن النظامين الإمامي في اليمن، والسعودي في السعودية كما يرى أحد المختصين بالشؤون اليمنية[2] يشتركان في الأساس الديني للشرعية السياسية

---

١ نفس المرجع، ص١٠٢.

٢ أحمد يوسف أحمد: الدور المصري في اليمن ١٩٦٢- ١٩٦٧، مرجع سابق، ص١٤٨- ١٤٩، وتوضيحاً لهذا الرأي: يرى الباحث، أن الأساس الديني لقواعد التوريث في الحكم ليس له أصل في التشريع الإسلامي بوجه عام، والخلاف بين الفكر الزيدي في اليمن، والسني السلفي في السعودية، هو أن الإمامة الزيدية في اليمن تلتمس شرعيتها من أصحاب الحل والعقد وفق شروط أربعة عشرة أهمها العلم والشجاعة. بينما الفكر السني السلفي في السعودية جرد من حقه الشرعي في اختيار وظيفة الخليفة. ويعد النظام السعودي الحالي نظاماً عشائرياً قبلياً، يكون الملك صاحب سطوة لا صاحب "علم" ويورث لأبنائه كما صنع الملك عبد العزيز بن سعود

وقواعد توريث الحكم، واختفاء المؤسسات التشريعية والتنظيمات الحزبية والنقابية. وبالتالي يمكن الاتفاق مع الرأي القائل بأن سقوط الملكية اليمنية، أصبح نذيراً بسقوط المملكة السعودية، وينبغي على الدولة السعودية التحرك لإجهاض الثورة اليمنية. لأنه بحكم الجوار الجغرافي يكون تأثير الثورة اليمنية فعالاً داخل المملكة السعودية كما حرصت الدولة السعودية على دحر القوات المصرية المتواجدة في اليمن لقناعة الدولة السعودية بأن هدف "عبد الناصر" من وراء مساعدة الثورة اليمنية كان الحصول على موطئ قدم في شبه الجزيرة العربية يطيح منه بالنظام السعودي. وكانت التهديدات التي صرح بها "البيضاني" في أكتوبر ١٩٦٢م، بأنه في شوق إلى لقاء سعود نفسه، وأنه أتخذ الترتيبات لنقل المعركة إلى السعودية نفسها بل إلى الرياض إن شاء سعود[١].

ويبدو أن هذا التصعيد الذي أدلى به البيضاني لم يأت من فراغ بل كان اللبنة الأولى لإشعال الحرب في اليمن وكان البيضاني تربطه علاقة عائلية بأنور السادات، كما كان "كمال أدهم" مسؤول الاستخبارات السعودية على علاقة حميمة بالسادات، ومعروف أن كمال أدهم، مرتبط بالمخابرات الأمريكية، مما يثير سؤالاً، هل كان البيضاني ينفذ تعليمات وتوجيهات خارجية؟.

كما صرح "الرئيس السلال" في ١٤ ديسمبر ١٩٦٢، ببدء العمل لإقامة "جمهورية الجزيرة العربية"[٢]. وفي السادس من نوفمبر ٦٢ م أعلن "السلال" أن اليمن لن تفرط في أراضيها التي أغتصبها الملك عبد العزيز آل سعود، كما أشار إلى أن اليمن سوف يسترد أراضيه المغتصبة بعد أن أصبح لليمن قوة عسكرية وتم الخلاص من الحكم الإمامي الذي سلم هذه الأراضي للسعودية.[٣]

ولا يوجد توافق فكري بينهما .."

١ الأهرام: ١٩٦٢/١٠/٢

٢ الأهرام: ١٩٦٢/١٢/١٥

٣ الأهرام: ١٩٦٢/١١/٧

لقد هزت أحداث الثورة اليمنية الكيان السعودي، حيث اتضح أن بعض عناصر الجيش السعودي كانت أكثر ولاء لعبد الناصر، والمؤيدين له من الأمراء السعوديين[1]. بدليل لجوء أربع طائرات سعودية محملة بالعتاد العسكري إلى مصر، كانت معدة لتقديمها للملكيين. أضف إلى ذلك أن عدداً من أعضاء مجلس العائلة السعودية، قدموا طلباً رسمياً موقعاً عليه أسماؤهم بضرورة اعتراف الملك بالنظام الجمهوري اليمني، كما انقسم البيت الملكي السعودي، على نفسه بين مؤيد للأمر الواقع في اليمن، وبين معارض.

وفي مواجهة هذا الموقف اتخذ الملك "سعود" إجراءات بتقديم معونات إلى الملكيين كما نصح بعض أفراد العائلة المالكة من ذوي المراكز الكبيرة بتخلي الملك عن منصب رئيس الوزراء، على أن تحول مهام شؤونها إلى ولي العهد "الأمير فيصل" في ١٧ أكتوبر عام ١٩٦٢[2].. إلاّ أن الواقع الذي أعقب انقلاب القصر أوضح أن "فيصل" كان أشد عدوانية للنظام الجمهوري من أخيه "الملك سعود" .. أظهرت هذه الانقسامات أن النظام السعودي على وشك الانهيار .. واستطاع الأمير فيصل بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الموقف المتدهور. وقام بتشكيل حكومة برئاسته مثل فيها "خالد بن عبد العزيز" نائب رئيس الوزراء، كما وزع المراكز الحيوية، مثل الدفاع والداخلية، والحرس الوطني، بين "سلطان بن عبد العزيز" و "فهد بن عبد العزيز" و"عبدالله بن عبد العزيز" وتم نقل أغلب الحرس الملكي السعودي من القصر إلى حدود اليمن، وعمل فيصل على تهدئة الأوضاع الداخلية حيث قدم برنامج إصلاح من عشر نقاط، منها الوعد بإعداد دستور للمملكة وإلغاء الرق في السعودية وإنشاء مجلس للقضاء، وتبني برامج للتنمية الاقتصادية[3].

---

١ جريجري جويس: العلاقات اليمنية السعودية، مرجع سابق، ص٩٩، ويضيف أن أبرز المؤيدين: الأمير طلال بن عبد العزيز، وبدر بن عبد العزيز، وفواز بن عبد العزيز، وسعد بن فهد.

٢ نفس المرجع: ص١٠٠.

٣ نفس المرجع: ص١٠٠.

عندما أصبحت مصر ملجأً لعناصر معارضه للنظام السعودي، لجأت الحكومة السعودية إلى اتخاذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر في ٦ نوفمبر ١٩٦٢ لتأمين جبهتها الداخلية. وتم هذا القرار بعد أن وصل إلى أراضي المملكة السعودية في الأول من أكتوبر ٦٢ م، وفد عسكري أردني برئاسة اللواء "حابس المجالي" رئيس أركان حرب القوات الأردنية، لبحث إمكانية دعم الإمام البدر[١].

وأجريت مشاورات لإقامة دفاع عسكري مشترك بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، وإرسال متطوعين أردنيين وسعوديين إلى جبهة القتال.

وفي الرابع من نوفمبر أعلن عن قيام تحالف عسكري بين المملكة السعودية والأردن، وأوضح الإعلان أنه سيجري إقامة مجلس للدفاع المشترك بينها[٢].

وفي العاشر من نوفمبر ٦٢ م لجأ إلى القاهرة، قائد سلاح الطيران الأردني، مصرحاً بأن قوات جوية أردنية مرابطة بالقرب من مدينة الطائف في المملكة السعودية، سوف تقوم بهجوم ضد القوات العسكرية المرابطة في شمال اليمن[٣].

لقد اتسم الموقف السعودي بعدم الرضا للمتغيرات السياسية. وانطلاقاً من هذا الموقف فقد نددت أجهزة الإعلام السعودية بالنظام الجمهوري، منذ الساعات الأولى لإعلان قيام الثورة في اليمن. كما وجهت نداءاتها إلى الشعب اليمني لمقاومة الثورة والإطاحة بالنظام الجمهوري[٤].

وتعتقد السياسة السعودية أن تدخلها بالمشكلة اليمنية، يعد التزاماً منها بالمعاهدة المشتركة بينها وبين مصر واليمن، والتي تم التوقيع عليها في عام

---

١ محمود عادل أحمد: ذكريات حرب اليمن ١٩٦٢ - ١٩٦٧، القاهرة، مطبعة الأخوة، ط١، ١٩٩٢، ص٣٠٣.

٢ إدجار أو بالانس: اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، مرجع سابق، ص١٥٣.

٣ نفس المرجع: ص١٥٤

٤ منصور عزيز الزنداني: العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين، (رسالة دكتوراه) في العلوم السياسية مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام١٩٨٨، ص٨١.

١٩٥٦[١]. والتي تنص على أنه في حالة تعرض استقلال إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية أو سلامتها الإقليمية لتهديد خارجي فإن الدولتين الأخريين تتخذان كافة الإجراءات الدفاعية[٢] وبهذا فسرت الحكومة السعودية المساعدات المصرية لليمن الجمهوري بأنه اعتداء على النظام اليمني الإمامي السابق فيها.

وتشير المصادر السعودية[٣] إلى أن المملكة السعودية أصدرت أوامرها بالقيام بتعبئة عامة وإلغاء إجازات رجالات الجيش، ثم قامت بإرسال أسراب من الطائرات المقاتلة السعودية إلى قاعدة جوية قريبة من الحدود اليمنية .. وكذلك تم نقل مدافع مضادة للطائرات إلى نجران على حدود اليمن. وانضم عدد من الجنود الأردنيين إلى الجنود السعوديين المتمركزين على الحدود اليمنية.

من جهة أخرى فقد قام الأمير فيصل باتصالات مكثفة داخل عدد من المنظمات الإقليمية والدولية أهم هذه الاتصالات زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في مطلع أكتوبر ١٩٦٢، وأسفرت النتائج عن دعم الرئيس كيندي لموقف المملكة السعودية وإعداد دراسة لحل الأزمة اليمنية. وفي بريطانيا تم توضيح الموقف السعودي للحكومة البريطانية، وكانت بريطانيا تقوم بدراسة بدائل لإنهاء الأزمة اليمنية، منها تأييد فكرة إحياء نظام الإمامة، أو الرضا باستمرار الصراع بين طرفي النزاع داخل اليمن بين النظام الحاكم والقوات الإمامية المعارضة المدعومة من المملكة السعودية. وكان هذا هو الخيار الأخير المطلوب دعمه[٤] مادياً ومعنوياً.

لقد كان جوهر الموقف السعودي يتمثل بتأمين الحدود الجنوبية للدولة، ولذلك لعبت الحكومة السعودية دوراً تمويلياً وإعلامياً في مقاومة الثورة اليمنية من خلال الإمام المخلوع محمد البدر. من أجل إعاقة الدور المصري العسكري في اليمن.

---

١ نفس المرجع: ص٨٣

٢ بطرس بطرس غالي: الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، مركز البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص١٠٩.

٣ سعيد محمد باذيب: مرجع سابق، ص١٠٧

٤ سعيد محمد باذيب: نفس المرجع، ص١١١

لقد كانت الثورة اليمنية أشبه بزلزال يهز مضاجع الأسرة الحاكمة في السعودية، لذلك كان تدخل حكومة الرياض في دعم القوات الملكية اليمنية. سواء أقدمت مصر في التدخل أم لم تتدخل لصالح الجمهوريين لأن إزالة حكم الإمامة واستبداله بنظام ثوري، كان من وجهة نظر الأسرة السعودية سوف يؤدي حتماً إلى تهديد النظام السعودي[1].

كان للدور المصري أهمية كبرى في دعم وحماية الثورة اليمنية، وكانت الجمهورية اليمنية بحاجة ضرورية لهذا الدعم، الذي عمل على إرساء الوضع الثوري.

كانت اليمن تشكل صورة من صور التخلف في العالم، ترجمها "رالف بانش" بعد زيارته لليمن، أوفدته الأمم المتحدة بالقول: "يا إلهي .. عندما رأيت "الكونغو" رأيت جريمة الاستعمار .. ولكن عندما وصلت إلى اليمن آمنت بأن من سوء الحظ أنها لم تعرف ولو قدراً ضئيلاً من الاستعمار"[2].

لقد كان عبد الناصر يراقب عن كثب المستجدات التي يمكن لليمن أن تعيشها، بعد وفاة الإمام أحمد، ولم يكن متفائلاً بالأمير البدر، رغم عواطف البدر قبل الثورة نحو عبدالناصر[3]. وعندما قامت الثورة اليمنية تبين للثوار أنه لا مفر من خوض معارك ضد القوى الإمامية مما دفع الرئيس السلال لإرسال طلب إلى الرئيس عبد الناصر، لتقديم المساعدة للثورة.

وتشير بعض المصادر[4]، إلى أن البيضاني طلب عن طريق السادات أن يقنع عبدالناصر، أن ترسل مصر طائرات قتالية تحلق فوق صنعاء كرمز لمساندة عبد

---

١ Fawaz A. Gerges: The kennedy administration and The Egyptian Saudi conflict in yemen: co-opting Arab Nationalism, Middle East Journal. Vol 49, No2. spring, 1995. P.293.

٢ نظام شرابي: أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ص١٦٦.

٣ مذكرات صلاح نصر: مدير المخابرات المصرية السابق: نقلاً عن نظام شرابي، ص١٦٨.

٤ مذكرات صلاح نصر: مدير المخابرات المصرية السابق: نقلاً عن نظام شرابي، ص١٦٨.

الناصر لثورة اليمن. وبعد أيام قلائل تبين للسلال أن الحرب تحتاج إلى قوات برية والى دبابات ومدافع، وقوات جوية. وبعد مناقشة الموضوع مع عبد الحكيم عامر، وأنور السادات. قرر عبد الناصر. إرسال قوات مصرية لدعم النظام الجمهوري اليمني. وكان عبدالحكيم عامر، مسؤولاً عن المجهود الحربي، والسادات عن الشؤون السياسية في اليمن.

وجاء في مذكرات "صلاح نصر"[1] الواقع أن مصر كانت تعلم بهذا الانقلاب، وكانت قيادة الثورة اليمنية، قد أوفدت "عبد السلام صبرة" قبل قيام الثورة بأيام قليلة إلى القاهرة كي يبلغ عبد الناصر، عن قيام الثورة، ويبحث مع المسؤولين في مصر، مدى المعونة التي يمكن أن تقدمها مصر".

ويضيف الفريق "محمد فوزي" أنه ولشحة المعلومات لدى القيادة السياسية المصرية، أعد الرئيس عبد الناصر، لجنة لدراسة المساعدات التي يمكن تقديمها لليمن برئاسة "أنور السادات"[2].

توجهت اللجنة إلى اليمن لدراسة الموقف. وعادت باقتراحات عسكرية، تتمثل بدعم سريع بكتائب صاعقة . وسرب طائرات معاونة، لقذف قنابل وصواريخ واستطلاع جوي، كما أمكن استخدام النقل الجوى (اليوشين ١٤) بعد تركيب حمالات نقل قنابل زنة "٥٠٠ كجم" أيضاً، ونجحت القوات المسلحة المصرية في نقل أفراد الصاعقة والطائرات والإمدادات إلى اليمن بعد أيام من قيام الثورة.

ويشير "أحمد حمروش"[3] إلى أن القوات المصرية، التي توجهت إلى اليمن، ارتبطت بعدة عوامل لم تكن محسوبة أو مدروسة. وكان جمال عبد الناصر يجد

---

١ نفس المرجع: نقلاً عن نظام شرابي، مرجع سابق، ص١٦٨.

٢ الفريق أول: محمد فوزي: حرب الثلاث سنوات ٦٧- ١٩٧٠، جـ١، بيروت، دار المستقبل العربي، طـ٥، ١٩٩٠، ص٢٣. ويضيف: وعضوية كل من "عبد الرحمن البيضاني" و"محمد محمود الزبيري" وهما من مؤيدي الثورة اليمنية، ومثل العسكريين كل من العميد "علي عبد الخبير" والعميد "طيار مهندس أحمد نوح، ومقدم من الصاعقة.

٣ انظر: قصة ثورة ٢٣ يوليو: عبد الناصر والعرب، مرجع سابق، ص٢٢٨.

في ثورة اليمن، فرصة لإذكاء الروح الثورية والقومية العربية. وكذلك للخروج من أزمة الانفصال بين سوريا ومصر في عام ١٩٦١. وكسر حاجز العزلة بين مصر ومعظم الدول العربية.

ويوضح الرئيس "جمال عبد الناصر" موقفه، في خطاب سياسي ألقاه أمام جمع كبير من العسكريين والمدنيين، بالقول:

".. إنكم تعرفون الظروف التي قررت فيها الجمهورية العربية المتحدة التدخل عسكرياً لمساعدة الشعب اليمني فقد جاء التدخل بعد مؤتمر شتورة الذي عقد في آب ١٩٦٢، عندما شنت القوى الانفصالية في سوريا بمساعدة القوى الرجعية والانهزامية والانعزالية، في العالم العربي حرباً مضادة على القومية العربية، وفي هذا الجو المرعب أنفجرت الثورة في جزء من العالم العربي، حيث لم تكن متوقعة. والمعنى العظيم لهذا الحدث هو أنه لم يكن في مقدور أية قوة مهما عظمت أن تكبت التطلعات المشروعة للشعب اليمني وتمكينه من تحمل مسئوليته"[1].

وقد كلف التدخل المصري أعباء اقتصادية باهضة. كما يشير الباحث الأمريكي.**Wenner. W Manfred**[2] إلا أن التقديرات تشير إلى أن التكلفة اليومية التي كانت تنفقها الحكومة المصرية لقواتها المرابطة في اليمن نحو مليون دولار، بينما مصادر أخرى ترى أن التكلفة اليومية كانت تتراوح ما بين (٣٥٠,٠٠٠) ونصف مليون دولار يومياً .. وقد أشار الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه في عيد النصر السادس ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ عن الأرقام التي تقدر إنفاق مصر

---

١ فردهاليد أي: الثورة والثورة المضادة، مرجع سابق، ص٧٩.

ويشير الفريق أول "محمد فوزي" في كتابه حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠، مرجع سابق، ص(٢٠- ٢٢)، إلى أن الانفصال الذي تم بين مصر وسوريا في عام ١٩٦١، كان نتيجة الخيبة الإدارية والكفاءة العسكرية التي كان يتمتع بها المشير "عبد الحكيم عامر" باعتباره المسؤول الأول عن تصرفات شؤون الحكم داخلياً في الإقليم الشمالي.

٢Wenner. w. Manfred: Modern yemen 1918-1966 The johns Hopkins press, Baltimore, U.S. A, 1967. P. 198.

اليومي على الجيش المصري في اليمن بمليون جنيه من العملة الصعبة .. فقد أذاع البيانات المتعلقة بكل الرصيد المصري من العملة الصعبة، وقدرت بـ (١٣٠) مليون جنيه استرليني وإنفاقها على مجالات مختلفة بحيث لا يبقى للشئون الخارجية والمتنوعات الأخرى سوى سبعة ملايين جنيه[١]. إلا أن هذا الرقم والتقدير لا يعتد به لأنه قيل في معرض التخفيف من أعباء مصر المالية لسحب البساط من المعارضة المتزايدة. وقد أوضح الرئيس "جمال عبدالناصر" فكرة تأييد مصر للثورة اليمنية بقوله: ".. كان واجبنا أن نؤيد ثورة اليمن وإحنا ما نعرفش مين الناس اللي قاموا بثورة اليمن .. أنا أيدت ثورة اليمن وأعلنت هنا في أول يوم بعد ثورة اليمن يوم ٢٧ سبتمبر، أن إحنا نؤيد هذه الثورة بعد ما سمعنا البيان الأول ماكناش نعرف أسماء قادة الثورة. ماكانوش أعلنوا، كان التوقيع على البيان القيادة العليا للثورة. إحنا إذن أيدنا مبادئ"[٢].

لقد كانت القوات الأولى التي توجهت إلى اليمن من قوات المظلات والصاعقة. وعندما أرسلت قوات مظلات مصرية أسقطت في "صرواح" ثم اختفى أثرها مع قائدها الملازم "نبيل الوقاد". فأوفد اللواء "أنور القاضي" إلى اليمن للتحقيق، بصفته نائباً لرئيس هيئة العمليات الحربية. وأصدر المشير عبد الحكيم عامر، قراراً بتعيينه قائداً للقوات العربية في اليمن.

ويعتبر تعيين أنور القاضي، قائداً للقوات المصرية في اليمن بداية تثبيت الوجود العسكري المصري في اليمن. ووجد الفريق القاضي نفسه في فراغ كبير .. بسبب نقص المعلومات، وعدم وجود خطة استراتيجية واضحة، وتدريب القوات البرية على حرب الجبال لم يكن وارداً. ولم تحاول القيادة المصرية الاستفادة بقادة البعثات العسكرية المصرية السابقين في اليمن، قبل الثورة اليمنية. فعندما وصلت أخبار

---

١ أحمد يوسف أحمد: مرجع سابق، ص ١٢٨.

٢ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، في الإحتفال بالعيد الثالث للسد العالي في ١٩٦٣/١/١٠، انظر: الوثائق العربية، بيروت، الجامعة الأمريكية، ١٩٦٣ ص١٢.

الثورة، عرض كمال أبو الفتوح خدماته[1]، بحكم خبراته العسكرية والأمنية في اليمن قبل الثورة.

وبصرف النظر عن العرض المقدم من المسؤول الأمني المصري، إلا أنه من المعلوم أن السفارة المصرية في اليمن، كان في حوزتها الكثير من المعلومات. كما لعب سفير مصر في اليمن دوراً نشيطاً في علاقاته برجال المعارضة من الضباط والقبائل، بمعنى أنه كان يدرك البؤر التي يمكن تلافيها. خاصة وأن الثورة مرهونة بمتغيرات داخلية وخارجية. والمفترض أن هذه الاحتمالات تم دراستها دراسة وافية، حيث أن فشل ما سبقها من محاولات كان من أهم أسبابها العاطفة القبلية نحو الإمامة.

وكان الفريق القاضي قد تحدث عن معاناته التي لم تكن في المعركة بل كانت في معرفة العدو من الصديق .. فالإمامية في نفوس القبائل هي مسألة عقائدية، باعتبار الإمام أميراً للمؤمنين[2] وكان مشايخ القبائل يحصلون على الأموال والأسلحة من القوات المصرية بهدف مساعدتهم، وكان معظمهم يتعامل على وجهين، مثل: "ناجي بن علي الغادر" أحد مشايخ بكيل، كما يشير إلى ذلك "Robert. D. Burrowes".[3] كان الغادر في حوزته مائة وعشرون مقاتلاً فقط، وقد استلم من القيادة المصرية مبالغ مالية كبيرة وسلاحاً مقابل منح ولائه للجمهورية، كما يأخذ من الملكيين مقابل نفس الهدف .

ويضيف "فردهاليد أي[4] " كان "الغادر شيخ قبيلة الروس، وهي إحدى ست قبائل تقيم في منطقة خولان، عندما أعلنت الثورة أعلن تأييده للملكيين وتلقى أموالاً وسلاحاً من شريف بيحان ـ وهو عميل بريطاني في جنوب اليمن ـ وفي فبراير

---

١ أحمد حمروش، مرجع سابق، ص٢٢٩ .

٢ نفس المرجع السابق: ص٢٢٩ .

٣Robert. D. Burrowes: The Yemen Arab Republic The politics of Development , 1962 - 1986 : London , Croom Helm , 1987. P. 23.

٤ انظر: الثورة والثورة المضادة، مرجع سابق، ص٩٠.

١٩٦٣ عقد الغادر اجتماعاً سرياً مع المشير عبد الحكيم عامر، ومنحه عامر ألفين بندقية و(٨٠٠,٠٠٠ دولار) وكميات كبيرة من الذخيرة مقابل نقل قبائل خولان إلى المعسكر الجمهوري. وقام الغادر بإعطاء بعض البنادق والمال للملكيين واحتفظ بالباقي لنفسه. وسافر بعد ستة شهور إلى الرياض وطلب من الملك فيصل سلاحاً إضافياً لأن قبيلته كانت تحتل موقعاً مهماً على الطريق التي تصل قواعد الملكيين في نجران بصنعاء. وقد صرح لمراسل "Le Monde" الفرنسية "إنني أتلقى حالياً مساعدات كبيرة من الملك فيصل، ومن الشريف حسين الهيبلي شريف بيحان، ومن مولانا الإمام البدر. وقد خولني الإمام البدر بأخذ مساعدات من أية دولة أجنبية تؤيد قضيتنا"[١].

ولم يكن مفروضاً ولا محسوباً أن تستمر القوات المصرية في التدفق إلى اليمن، لأن القادة اليمنيين كانت قدرتهم محدودة في السيطرة على اليمن ورغبتهم في الاعتماد على المصريين كانت بلا حدود[٢].

وقد فسر "جمال عبد الناصر (في خطابه يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ هذا التدفق بالقول: ".. يوم ٥ أكتوبر كان لنا مائة صف ضابط وعسكري بس اللي بعتناهم يوم ٩ اكتوبر بقوا (٥٠٠)، يوم ١٦ اكتوبر بقوا ألفين، يوم ١٠ أكتوبر بعتنا أول قوة من سلاح الطيران "طيارتين، وقعدنا تقريباً لغاية آخر أكتوبر بنشتغل ومعانا الألفين وهي القوة اللي بتساند السلال، بعد كده طبعاً بعتنا قوات ثانية .. لكن الألفين دول شالوا جزء كبير من المعارك)"[٣].

وفي مناسبة أخرى أكد عبد الناصر هذا المعنى مضيفاً: "لقد أرسلت سرية إلى اليمن واضطررت إلى تعزيزها بسبعين ألف جندي"[٤].

---

١ مجلة "Le Mande" عام ١٩٦٧، نقلاً عن: فردهاليد أي، نفس المرجع السابق، ص٩١.

٢ حمروش: مرجع سابق، ص٢٢٩.

٣ من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، بمناسبة عيد النصر السادس (١٩٦٢/١٢/٢٣)، (الأهرام: ١٩٦٢/١٢/٢٤).

٤ منصور الزنداني: مرجع سابق، ص٨٧.

لقد ارتكزت سياسة "عبد الناصر" على كسر حاجز العزلة التي فرضت على مصر، من خلال دعمه لثورة اليمن. كانت مصر على خلاف مع "ليبيا" في غرب مصر، والسودان في الجنوب لا تتفق مع ثورة مصر وأهدافها، والسعودية كانت على خلاف مع عبد الناصر، والأردن لعب دوراً واضحاً في حركة الانفصال بين مصر وسوريا، والعراق، وتونس، كان يهاجمان سياسة عبد الناصر علناً، والمغرب كانت تعتبر عبدالناصر، خطراً عليها.

على أن القوات المصرية وصلت في نهاية ١٩٦٢ إلى (١٥٠٠٠ مقاتل) وحتى نهاية عام ١٩٦٣ إلى حوالي (٣٦٠٠٠) ثم تابعت الزيادة لتصل في نهاية عام ١٩٦٤ إلى حوالي خمسين ألفاً ثم حتى عام ١٩٦٥ إلى خمسة وخمسين ألفاً[١].

وكانت مصر تستطيع أن تستخدم قاعدتها الحربية الجديدة في اليمن الشمالية في التوسع في إمدادتها المادية لقوى المعارضة في شبه الجزيرة العربية بأكملها، وخاصة في اليمن الجنوبي المحتل والسعودية ذاتها[٢].

إن التدفق المستمر للقوات المصرية إلى الجمهورية العربية اليمنية تطلب إبرام اتفاق بين البلدين، لتبرير الوجود المصري في اليمن حيث عقدت اتفاقية في ١٠

---

١ محمود عادل أحمد: مرجع سابق، ص٢٩٠. ويشير إلى أنه تعاقب على قيادة القوات المصرية في اليمن خلال المرحلة من اكتوبر ١٩٦٢ وحتى ديسمبر ١٩٦٧ على النحو التالي:-

الفريق/أنور القاضي: وتولى القيادة من أكتوبر ١٩٦٢ إلى نوفمبر ١٩٦٣ ثم عين مفوضاً سياسياً من يناير إلى يونيو ١٩٦٥.

الفريق/عبد المحسن كامل مرتجى: وتولى القيادة من نوفمبر ١٩٦٣ إلى منتصف ١٩٦٥، ثم مفوضاً سياسياً من أواخر ١٩٦٥- ١٩٦٦.

اللواء أ. ح/على عبد الخبير: وتولى رئاسة أركان القوات عدة مرات وتولى القيادة من منتصف ١٩٦٥ إلى منتصف ١٩٦٦.

اللواء أ. ح/طلعت حسن علي: وتولى القيادة من منتصف عام ١٩٦٦ وحتى منتصف عام ١٩٦٧.

اللواء أ. ح/عبد القادر حسن علي: وتولى القيادة من منتصف ١٩٦٧ وحتى ديسمبر ١٩٦٧، المرجع نفسه، ص٢٩٥.

٢ جريجري جويس: مرجع سابق، ص٩٨.

نوفمبر ١٩٦٢، وسميت اتفاقية اتحاد وتعاون بين اليمن ومصر. وبموجب هذا الاتفاق اعتبر كل من الطرفين أي هجوم على الطرف الآخر بمثابة هجوم عليه والتزم في مثل هذه الحالة تقديم كل ما يمكن من العون والمساعدة[١].

رداً على هذه الاتفاقية دعت المملكة السعودية في بيان لها أذيع في ١٣ نوفمبر ١٩٦٢ إلى سحب كل القوات الأجنبية من اليمن وتحت إشراف منظمة دولية محايدة. وضمان عدم التدخل من الخارج في الشؤون الداخلية لهذه البلاد. وصرحت الحكومة المصرية في نوفمبر من نفس العام عن موافقتها على بحث ظروف وشروط وقف الصدام المسلح في اليمن[٢].

وفي حديث للرئيس اليمني عبد الله السلال، ذكر أنه لم يكن ممكناً لقوات الثورة أن تنتصر وحدها على القبائل الموالية للبدر والسعودية، وأنه كان يؤمن بضرورة الاستعانة المباشرة بقوات مسلحة مصرية[٣] وأنه لولا التدخل الخارجي من السعودية لأمكن تسوية الموقف داخل اليمن بقوات محلية.

كان الموقف الدولي من الحرب الأهلية اليمنية قائماً على منظورين أو اتجاهين سياسيين، حيث اتسم موقف الدول الكبرى بالتعاطف بين مؤيد للنظام الجمهوري ومؤيد للنظام الملكي في المنفى. ونجحت الدعاية السعودية في كسب مواقف دول أوروبا الغربية في تأييد النظام الملكي في المنفى. كما نجح الزعيم "جمال عبد الناصر" في كسب مواقف دول أوروبا الشرقية في تأييد النظام الجمهوري اليمني.

كان من الطبيعي أن تؤدي مساندة مصر لليمن ووجود قواتها في اليمن، إلى مخاوف الدول الغربية وعداوتها لمصر عبد الناصر، الذي حارب السيطرة الاستعمارية، وهدد قواعدها العسكرية وأفشل أحلافها في المنطقة، على أن الدول الغربية تخوفت من سيطرة عبد الناصر، على البحر الأحمر بالتعاون مع الدول العربية.

---

١ إيلينا جولوبوفسكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢ - ١٩٨٥)، مرجع سابق، ص٤٥. انظر أيضاً: الأهرام: عدد (٢٧٧٢٩)، الأحد ١١ نوفمبر ١٩٦٢.

٢ نفس المرجع، ص٤٦.

٣ أحمد حمروش: مرجع سابق، ص ٢٣٤.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم مصالحها النفطية وعلاقتها التجارية الواسعة مع المملكة السعودية وجدت أن مصلحتها تتطلب منها أن تقف إلى جانب السعودية التي كانت تحارب عبد الناصر في اليمن. إضافة إلى ذلك، فقد أثارت حرب اليمن حماس المؤيدين للرئيس جمال عبد الناصر في البلاد العربية، وهذا الحماس بطبيعة الحال لم تنسجم معه الولايات المتحدة. وحاول عبد الناصر، أن يطمئن السعودية والولايات المتحدة بأنه لا نية لديه للاعتداء على السعودية[1].

وقد أوفد الرئيس الأمريكي جون كيندي "إيلزو ورث بنكر" للتشاور مع عبد الناصر، بشأن حرب اليمن. فأبلغه الرئيس عبد الناصر. بأن الإشاعات القائلة أن عبد الناصر سيزحف على آبار البترول هي سخف وهراء وأضاف: "قل للرئيس كيندى إنني لست هتلر وأنه ليس عندي رومل في اليمن". وقال عبد الناصر: "إن مثل هذه الإشاعات هي إطراء لنا ولكنها تتجاوز طاقاتنا، فقد ذهبنا لليمن من أجل غرض معين وإنا لمستعدون لفك اشتباكاتنا، فإذا أوقف السعوديون مساعداتهم للملكيين فإننا سننسحب فوراً، فإنني لا أريد الإبقاء على أية قوات في اليمن[2]".

في آذار (مارس) ١٩٦٣، صرح "جون بادو" السفير الأمريكي بالقاهرة، للرئيس عبدالناصر، بأن استمرار الوجود العسكري المصري في اليمن سينعكس سلباً على المساعدات الأمريكية لمصر. وجاء في مذكرات الرئيس الأمريكي "جونسون" تصوره لأهداف هذه المساعدات بقوله: ".. ولمدة في بداية الستينات كنا نأمل أنه أي عبدالناصر، سوف يركز على تحسين أحوال شعبه، وبناء على هذا الافتراض قدمنا إلى مصر مساعدات كبيرة وبالذات في مجال القمح، ولكن عبد الناصر، استمر في حلمه الإمبراطوري، وبينما كان اقتصاده مرهقاً أرسل قواته إلى اليمن، لكي يستولي على هذه الدولة. ولكي يحقق طموحاته أصبح أكثر اعتماداً على

---

١ نظام شرابي: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص١٧١.

٢ محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، مرجع سابق، ص ٣٠٤. انظر كذلك: نظام شرابي: مرجع سابق، ص١٧١.

الاتحاد السوفييتي وأصبحت نظرته أكثر عداء للولايات المتحدة وأصبحت خطاباته أكثر كراهية لها[1].

والحقيقة أن الحرب الأهلية اليمنية بتطوراتها الداخلية والخارجية كانت ضمن الأزمات المهمة أول أزمة حقيقية واجهت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في الشرق الأوسط. باعتبار أن الحرب الأهلية اليمنية أصبحت تهدد النظام السعودي والدول المحافظة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. وهذه الدول في نظر الباحث هي التي تسير في ركب السياسة الأمريكية والدول المتحالفة معها.

كانت التحليلات السياسية تؤكد أن استمرار الحرب الأهلية اليمنية قد يسفر عن حرب بين مصر والسعودية، مما قد يدفع الولايات المتحدة لحماية السعودية ويؤدي إلى تدخل الاتحاد السوفييتي، وأن بقاء القوات المصرية في اليمن لا يشكل تهديداً لاستقرار النظام السعودي فحسب، بل إنه يعتبر تهديداً للمصالح الغربية، وخاصة الوجود البريطاني في عدن[2].

كما تشير معلومات "محمد حسنين هيكل"[3] أن السياسة الأمريكية أولت ملف القضية اليمنية اهتمامها حيث تم تشكيل لجنة أوكلت مهمتها إلى "روبرت كومر" أحد موظفي المخابرات المركزية الأمريكية، وقامت وزارة الخارجية الأمريكية بمتابعتها. ومن خلالها حددت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها الأولية تجاه الحرب الأهلية اليمنية، وتمثلت في تأمين حماية المصالح الأمريكية في المملكة السعودية،

---

١ lydon B. Johnson: The vantage point: perspectives of the presidency. 1963-1969 New york. popular library.1971. p.220.

نقلاً عن: علي الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥- ١٩٨٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٩، ص١٧٣.

٢ منصور الزنداني: مرجع سابق، ص ٩٠.

٣ انظر: عبد الناصر والعالم، مرجع سابق، ص٣٠٣

وتأمين سلامتها من أي اعتداء خارجي. والسعي إلى إخراج القوات المصرية من اليمن، والعمل على إيجاد مبادرة للمفاوضات بين الأطراف المعنية[1].

وتميزت العلاقات الأمريكية العربية في عهد "كيندي" بالسعي إلى تحسين علاقتها بالدول العربية عموماً. إذ أظهر الرئيس الأمريكي اهتماماً بمشاكل المنطقة. ولم يوجه اهتمامه إلى خطر المد الشيوعي فيها، كما عمل على اختيار مستشارين له من المتخصصين في شؤون المنطقة، وكذا اهتمامه بالتقارير التي ترد إليه من السفارات الأمريكية فيها، ومحاولة كسب ثقة "عبد الناصر" وصداقته[2].

وقد رأى "كيندي" ومساعدوه أن تأييد الحركات الوطنية غير الشيوعية، قد يكون أفضل لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية من تأييد النظم المحافظة التي لا تتصف بالكفاءة والقدرة على مواجهة العالم الثالث الحديث "وترويض" عبد الناصر سلمياً. من خلال توقيع اتفاقية ثقافية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٢، وقد أسفرت هذه السياسة الجديدة إلى تحسين العلاقات المصرية الأمريكية في بداية عهد كيندي من خلال:-

الدبلوماسية الأمريكية المرنة التي تمتع بها السفير الأمريكي "جون بادو".

المساعدات الاقتصادية التي أولتها الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة. حيث تقدم لمصر ما يجنبها "الوقوع في قبضة الكتلة السوفياتية". كما تحافظ على استقرار المنطقة من خلال مصر.

وعندما أعلنت الثورة اليمنية عن نفسها وتعاطفت مصر معها، وأعقب ذلك تدخل عسكري مصري لحمايتها بناء على طلب قادة الثورة اليمنية من الجمهورية العربية المتحدة، وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية، سياسة (عدم التدخل في

---

١ منصور الزنداني: مرجع سابق، ص٩١

٢ علي الدين هلال: مرجع سابق، ص(١٧٥- ١٧٦).

اليمن)، وحثت أصدقاءها السعوديين بالكف عن توريط أنفسهم في الصراع الداخلي لليمن[1].

واختلفت مفاهيم صناع السياسة الخارجية الأمريكية، في تحديد البدائل المتاحة لحماية مصالحها في شبه الجزيرة العربية . لذلك سارع معظم أعضاء الكونجرس الأمريكي، بطلب ضرورة التحرك لإخراج القوات المصرية من اليمن ووقف المد الناصري القومي ولقي هذا الموقف تأييداً من رجال صناعة النفط العاملين في السعودية والخليج والقوى الموالية لإسرائيل، كما شاركت وزارة الدفاع الأمريكية هذا الموقف على منع إضعاف مركز بريطانيا في عدن. وكانت السعودية والأردن يؤيدان هذا الموقف.

الرأي الثاني الذي يعكس رؤية وزارة الخارجية الأمريكية، التي كانت ترى أن تهديد النظام السعودي، لم يكن ناشئاً عن احتمال غزو عسكري مصري، لبعد اليمن عن مراكز الحياة في السعودية، وعن حقول النفط السعودي، فضلاً عن عدم أية نية مصرية في هذا الاتجاه. وترى وزارة الخارجية الأمريكية أيضاً أن الخطر يكمن عن التدخل السعودي ضد الثورة، لأن ذلك قد يعجل باهتزاز الحكومة السعودية، وقد تسبب ثورة داخلية تطيح بالنظام السعودي، وينسحب الأمر نفسه على الأردن. حيث كانت العناصر الموالية لعبد الناصر أقوى منها في السعودية[2].

وبدا ذلك واضحاً من خلال اللجوء السياسي لعدد من الطيارين السعوديين والأردنيين إلى مصر بطائراتهم، وقد حددت وزارة الخارجية الأمريكية ضرورة حسم الأزمة اليمنية، بحيث تمنع انعكاساته من الانتشار خارجها، إزاء ذلك، كانت هناك عدة بدائل مطروحة لمواجهة الثورة اليمنية والتدخل العسكري المصري فيها، كان أولها تشجيع النظام الملكي وإجهاض الثورة اليمنية بالقوة.

---

١ Fawaz A. Grges: op. cit, P. 294pragmatic.

ويشير الباحث "فواز" أيضاً: أن كيندي تبني سياسة جديدة عملية هي أكثر من كونها ذات طابع أيديولوجي.

٢ علي الدين هلال: مرجع سابق، ص(١٧٦- ١٧٧).

لكن هذا البديل تم إسقاطه من خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، لعدة أسباب منها :-

التأييد الشعبي للجمهوريين. الأمر الذي يدفع بالاعتراف الأمريكي بالثورة وكانت الاستخبارات الأمريكية تتنبأ بهزيمة مؤكدة للملكيين وكان "روبرت ستوكي" القائم بالأعمال بالسفارة الأمريكية في اليمن في بداية الثورة. قد عقد عدة اجتماعات مع المسؤولين الجمهوريين وأدلى بتصريحات إيجابية عن التأييد الشعبي للثورة.

ترى السياسة الأمريكية تجنب أي صدام مسلح بين القوات المصرية والقوات السعودية والأردنية المرابطة على الحدود السعودية اليمنية.

أدى اعتراف المنظومة الاشتراكية بالجمهورية العربية اليمنية إلى تخوفات أمريكية من الاستقطاب التقليدي في المنطقة. لذلك عمدت السياسة الأمريكية إلى إيجاد حل توفيقي تجاه الصراع الدائر في اليمن، من خلال:

الاعتراف بالنظام الجمهوري.

إعلان نية الدفاع عن السعودية. ولكي تثبت الولايات المتحدة مصداقيتها في صداقتها مع المملكة السعودية، بعث الرئيس الأمريكي برسالة إلى الأمير فيصل في ٢٥ أكتوبر يؤكد له اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بصداقتها للمملكة السعودية والمحافظة على كيانها واستقرارها.

وعندما تعرضت مواقع تجمع القوى الملكية المعارضة على الأراضي السعودية المحاذية لليمن، تعرضت هذه المناطق لقصف جوي من قبل الطائرات المصرية واستهدفت ضرب مواقع تجمع القوى الملكية. كان الرد الأمريكي سريعاً حيث تم إرسال سرب من طائراتها الحربية، إلى المملكة العربية السعودية، وظلت لفترة تقوم بعملية التحليق في أجواء مدينتي الرياض وجدة[1]. وهذا يؤكد أن السياسة

١Wenner. W. Manfred Modern yemen 1918-1966. Op. Cit. P. 204.

انظر أيضاً: منصور عزيز الزنداني: مرجع سابق، ص٢٢.

السعودية حاولت إبراز مظاهر القوة العسكرية تجاه الحرب الأهلية اليمنية. كما قامت الولايات المتحدة بإرسال مدمرة حربية بزيارة لميناء جدة في الخامس عشر من شهر يناير ١٩٦٣. صاحبها إعلان بيان أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية يأسف لهجوم الطيران المصري على نجران، ويعلن أن الحكومة الأمريكية قد عبرت عن اهتمامها بهذا الصدد، وأن هناك مصلحة أمريكية في الحفاظ على المملكة السعودية والمناطق المجاورة لها[1].

وفي أواخر أكتوبر وأوائل شهر نوفمبر ١٩٦٢، أجريت اتصالات نشيطة بين الولايات المتحدة وبريطانيا.

ودخلت واشنطن ولندن في جدل اتسم بالحدة، حول الطريقة الأمثل لمواجهة الأزمة في اليمن.

كان كيندى يميل إلى حل توفيقى، في حين أن الحكومة البريطانية كانت ترى ضرورة مواجهة "جمال عبد الناصر" بالحزم. وتوافق الرأي البريطاني مع اتجاهات شركات البترول الأمريكية، وخطوط الأنابيب والنقل، ومجموعات البنوك، حيث كانت ترى أنه لا يمكن السماح لأية اتجاهات ثورية أن توجد قرب منابع البترول، أو تمثل تهديداً محتملاً للنظم التي استقرت قواعد التعامل معها منذ سنوات طويلة، وأن أي شيء غير ذلك قبول باحتمالات مجهولة وخطرة على حساب أوضاع معروفة ومأمونة[2].

وكان "جون كيندي" متردداً حول اتخاذ قرار حاسم. لكنه في ١٧ نوفمبر بعث برسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، جاء فيها مقترحات لتسوية النزاع في اليمن تتمثل في الآتي:-

---

١See: "U. Surges Disengagrment of foreign forces in yemen conflict" U. S. Department of state Bulletin, Vol. 48. No. 1230 (21 January 1963). P. 90-91.

نقلاً عن أحمد يوسف أحمد: السياسة الأمريكية والثورة في اليمن الشمالية ١٩٦٢- ١٩٦٧، مرجع سابق، ص٧٤.

٢ محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧، جـ١، مرجع سابق، ص(٦٣٩- ٦٤٠).

١- الإجلاء المرحلي والسريع للقوات الأجنبية في اليمن.

٢- إنهاء الدعم الخارجي للملكيين.

٣- الانسحاب المرحلي والسريع للقوات التي أدخلت بعد الثورة في اليمن، إلى منطقة الحدود السعودية اليمنية .. كما اقترح "كيندي" كذلك أن يتم اتخاذ الخطوات المبدئية الآتية :-

إصدار بيان من قبل الجمهورية العربية المتحدة، تعلن فيه عن استعدادها للقيام بفك اشتباكها على أساس المقابلة بالمثل، وسحب قواتها على مراحل، بشرط أن تقوم السعودية والمملكة الأردنية بسحب قواتهما من الحدود، ووقف الدعم السعودي والأردني للملكيين اليمنيين.

أن تقوم الجمهورية العربية اليمنية، بالإعلان عن احترامها للتعهدات والالتزامات الدولية والسعي نحو عودة العلاقات مع جيرانها وأن تقوم الجمهورية اليمنية بدعوة اليمنيين الذين يعيشون في المناطق المجاورة إلى احترام القانون.

وبعد أن تصدر البيانات المناسبة، سوف تقوم الولايات المتحدة بالاعتراف بالجمهورية اليمنية[1]. وقام السفير "جون بادو" سفير أمريكا في القاهرة، بتسليم هذه الرسالة إلى "جمال عبد الناصر" مساء يوم ١٨ نوفمبر ١٩٦٢. وكان "جمال عبد الناصر" يقدر خبرة الدكتور "بادو" الذي كان مستشرقاً وعمل لسنوات طويلة كمدير للجامعة الأمريكية في القاهرة[2].

وفي نفس اليوم رد "جمال عبد الناصر" على كيندي، جاء فيه ".. وأحب أن أؤكد لكم، أنني قبلت من غير ما تردد اقتراحك البناء بتفادي الاصطدامات على

---

١ انظر: مجموعة الرسائل المتبادلة بين الرئيس الأمريكي "كنيدي" والرئيس "جمال عبدالناصر" بشأن الأزمة اليمنية".

٢ هيكل: المرجع السابق، ص٦٤٢.

حدود اليمن .. وقد حاولنا ذلك سلماً بمختلف البيانات التي صدرت عن الجمهورية العربية المتحدة. وعبرت عن سياستها تجاه الثورة الوطنية في اليمن[1]".

وأضاف "عبد الناصر": ".. أن تبقى الخلافات الداخلية للعالم العربي في نطاقها المحلي برغم المحاولات المتكررة من جانب غيرنا لإخراجها عن هذا الإطار[2].

بينما كانت رؤية الملك سعود أن المعركة بين نظامين "الملكي والجمهوري" وعلى هذا الأساس كان دعمه للنظام الملكي. ودعم عبد الناصر للنظام الجمهوري، كما جاء في رسالته الموجه "لكيندي" التي حدد بها "عبد الناصر" الخطوط العريضة لسياسة بلاده في النقاط التالية ـ

١- أن مصر بحكم إيمانها بالثورة طريقاً إلى تحقيق أهداف شعبها وأمتها العربية، ترى أنه يمكن أن يفرض على شعب آخر انقلاباً من الخارج، إلا أنه لا يمكن أن تفرض عليه الثورة. لأن الثورة طاقة داخلية تفجرها الشعوب في أعماقها لتصحح بها خلل التوازن بين الآمال التي تحول بينها وبين آمالها.

٢- أن مصر ترى رسالتها الثورية تجاه الأمة العربية هي دعم لقدرة الإنسان العربي على تطوير حياته إلى المستقبل الأفضل.

٣- أن مصر ترى أن العنف ليس بالضرورة خطراً ملازماً للثورة باعتبارها تغييراً أساسياً في ظروف الحياة.

٤- أن مصر حرصت دائماً على فتح الطريق أمام التطور الطبيعي من غير عوائق أو عقبات حرصاً على سلامة النضال العربي.

٥- أن مصر وهي تصرف جهودها في بناء نفسها اقتصادياً واجتماعياً من أجل القوة الذاتية لشعبها ومن أجل النموذج الصالح أمام أمتها[3].

---

١ انظر: مجموعة الرسائل المتبادلة بين الرئيس كيندي و"عبد الناصر". (محمود عادل أحمد: مرجع سابق، ص٧١٤).

٢ نفس المرجع: ص ٧١٤.

٣ نفس المرجع السابق.

وفي يوم ١٩ نوفمبر ١٩٦٢ بعث "عبد الناصر" ببرقية شفرية عاجلة إلى رئيس الجمهورية العربية اليمنية "المشير عبد الله السلال" يقترح عليه فيها قبول المقترحات الأمريكية. ووافق "السلال" وفهمت القاهرة أن الأطراف على الجانب الآخر وافقت أيضاً. وأعلن الرئيس الأمريكي تعيين ممثل عنه لتنفيذ مشروعه الخاص بحل الأزمة في اليمن، وهو السفير المخضرم "إلزورث بانكر" كما بعثت الأمم المتحدة مندوباً عنها هو رالف بانش إلى صنعاء لترتيب إجراءات عمل فريق المراقبين الدوليين[1]. وفي ساعات متأخرة من مساء يوم ١٩ ديسمبر أعلن الرئيس الأمريكي أن حكومته تعترف بالجمهورية العربية اليمنية.

لقد اهتم الرئيس "كيندي" بضرورة الاتفاق ولكنه فزع من تصريح الرئيس السلال، غداة يوم اعتراف أمريكا بالنظام اليمني الجديد، وشكا ذلك للرئيس "جمال عبد الناصر" حيث جاء على لسان "السلال": أن "اليمن يملك صواريخ يستطيع أن يهدم بها قصور الرجعية في الرياض على رؤوس ساكنيها."[2] وأدركت وزارة الخارجية الأمريكية أن حل الأزمة اليمنية يكمن في تطويق آثار الصراع داخل اليمن مع إيجاد حل فض الاشتباك في منطقة الحدود السعودية اليمنية.

وفي ضوء ما حققه الملكيون من نجاحات في اليمن كان هناك خياران أمام المسؤولين المصريين هما إما قبول الاقتراح الأمريكي بفض الاشتباك وسيطرة الجمهوريين غير الكاملة على اليمن أو رفض الاشتباك مع احتمال تصعيد الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان المخرج من هذين البديلين هو تصعيد الموقف العسكري من أجل سيطرة كاملة للجمهوريين على اليمن قبل فض الاشتباك. وهو ما اتخذ شكل هجوم رئيسي خلال شهري فبراير ومارس ١٩٦٣ سمي بهجوم رمضان، وحقق هذا

---

١ محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، مرجع سابق، ص٦٤٤

٢ نفس المرجع السابق، ص٦٤٤

الهجوم نتائج ناجحة، مما جعل القيادة المصرية تقبل الاقتراح الأمريكي بـ "الفصل بين المتحاربين"[1] **(disengagement)**

وكانت بريطانيا قد توصلت إلى نتيجة ظهرت واضحة في مذكرة صادرة عن إدارة "المخابرات البريطانية"**(M.I. 6)** قدمت إلى السيد "إليك دوجلاس هيوم" وزير الخارجية البريطانية جاء فيها:

"في هذا المنعطف الهام من سير الأمور في اليمن فهناك ثلاثة حلول مطروحة للبحث، ومن الصعب البحث عن خيار آخر خارج إطارها:

الاعتراف بالثورة اليمنية وقبول الأمر الواقع - وهذا احتمال لا يمكن قبوله وأضراره لا تحتاج إلى تفصيل.

وهناك إمكانية إقناع ناصر بسحب قواته من اليمن بصرف النظر عما يمكن أن يحدث للنظام الجديد في صنعاء - ومن الواضح أن هذه الإمكانية ميؤوس منها، فإن ناصر بعد كل ما وصل إليه لتأييد التمرد، في اليمن لا يستطيع أن يتراجع عند منتصف الطريق.

يبقى الاحتمال الثالث وهو قبول واقع الحال كما هو، والعمل على استمراره - أي قبول بقاء الجيش المصري في اليمن، ورفع تكاليف بقائه فيها بما يؤثر حتى على نظام ناصر في القاهرة - وهذا احتمال تكمن فيه فرص هائلة إذا أحسن استغلالها خصوصاً وان طبيعة الأرض في اليمن وقبائله كما أثبتت تجارب الماضي بما فيها تجاربنا نحن، تقدم ظروفاً مواتية للاستنزاف"[2].

إلا أن الدور الأمريكي كان قد تجاهل أطراف النزاع الحقيقيين الجانب الجمهوري والجانب الملكي، وتوفرت لدى الأمريكيين قناعة بأن الصراع اليمني يكمن فقط بموافقة الأطراف الخارجية المشاركة في الصراع اليمني.

---

١ علي الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥- ١٩٨٢، مرجع سابق، ص١٨٠

٢ محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص٦٥٦

وفي فبراير سنة ١٩٦٣ كلف الأمين العام للأمم المتحدة، مساعده للشؤون السياسية "رالف بانش"، لتقصي الحقائق في اليمن بالنيابة عنه[١] كما أسفرت تلك المباحثات عن اتفاق الفصل بين المتحاربين سواء الجمهوريين والملكيين ومن يساعدونهم. وجاء في تقرير مبعوث الأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ إبريل عام ١٩٦٣ الآتي:

تقوم حكومة المملكة العربية السعودية، بإنهاء كافة مساعدتها إلى الملكيين وتمنع استخدام زعماء الملكيين للأراضي السعودية في قتالهم ضد الجمهوريين في اليمن.

تبدأ الجمهورية العربية المتحدة في الوقت نفسه في إجراء انسحاب مرحلي لجميع قواتها من اليمن، كما تمتنع الجمهورية العربية المتحدة من اتخاذ أي عمل عقابي ضد الملكيين، رداً على أي إجراء قاموا به قبل إبرام اتفاقية فك الاشتباك هذه، وبذلك تنتهي أية عمليات عسكرية على إقليم المملكة العربية السعودية.

إنشاء منطقة منزوعة السلاح تمتد إلى مسافة (٢٠) كيلومتراً على جانبي الحدود اليمنية السعودية، وإقامة محطات في هذه المنطقة لمراقبة تنفيذ أحكام اتفاقية فك الاشتباك، على أن يتولى مراقبون لا ينتمون إلى أطراف النزاع، مهمة التأكد من عدم مساندة السعودية للملكيين، ومن انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة[٢].

ويشير "علي الدين هلال"[٣] إلى أن المفاوض الأمريكي أوضح للمسؤولين السعوديين التأكيدات الأمريكية على ضمان وحماية السعوديين، وعرض المفاوض (بانكر) عليهم ـ استناداً إلى قرار من مجلس الأمن القومي الأمريكي ـ إرسال

---

١ تقرير السكرتير العام أمام مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ ابريل ١٩٦٣ .. (S/5298): نقلاً عن: بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية، وتسوية المنازعات المحلية، مرجع سابق، ص١١١.

٢ بطرس بطرس غالي: المرجع السابق، ص١١٢، انظر الزندائي: مرجع سابق، ص٩٤، انظر أيضاً: علي الدين هلال: مرجع سابق، ص(١٨٠- ١٨١).

٣ أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥- ١٩٨٢، مرجع سابق، ص١٨١.

ثماني طائرات إلى السعودية كرمز للحماية الأمريكية، في مقابل الالتزام السعودي بوقف دعم الملكيين. وعلى هذا الأساس حاول المفاوض الأمريكي إقناع عبد الناصر بسحب قواته من اليمن.

وفي الحادي عشر من شهر يونيو ١٩٦٣ وافق مجلس الأمن الدولي على إرسال قوة دولية تتكون من (٢٠٠ مراقب)، على أن تتحمل كل من مصر والسعودية التكاليف المادية التي تحتاجها تلك القوة لتنفيذ مهمتها، وفشلت البعثة التي وصلت إلى اليمن في تحقيق مهمتها، وغادرت اليمن في سبتمبر ١٩٦٤. بسبب انعدام الثقة المتبادلة بين كل من السعودية ومصر. بأن كلاً منهما سينفذ الجانب الذي يخصه من الاتفاقية[1].

وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ تم اغتيال الرئيس الأمريكي "جون كيندي" فأحدث ذلك تغييراً طارئاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وبشكل خاص الأزمة اليمنية.

في الوقت نفسه كانت الحكومة السعودية في ظل حكم "الملك سعود" يسودها الفوضى الإدارية والمالية، وترتب على ذلك، انشقاق داخل العائلة الحاكمة، ولجأ ثلاثة من أبناء الملك عبد العزيز إلى مصر .. واضطر الملك سعود، أمام الضغوط العائلية تسليم بعض سلطاته لولي عهده، الأمير فيصل الذي تسلم رئاسة الوزراء، وأرسى بعض القواعد المالية مثل تحديد ميزانية الدولة، وكان الأمير فيصل شخصية إدارية جيدة وتربطه علاقات حسنة مع معظم القيادات السياسية الأمريكية والبريطانية، وبحكم علاقاته تسلم صفقات أسلحة من كل من بريطانيا وأمريكا .. وبدعم سياسي منهما استطاع أن يقلص سلطات "سعود"

---

١ منصور الزنداني: مرجع سابق، ص٩٥، انظر: أحمد يوسف أحمد، السياسة الأمريكية والثورة في اليمن الشمالية ١٩٦٢ - ١٩٦٧، مرجع سابق، ص٧٧.

كما حظي بموافقة مجلس العائلة المالكة على إسقاط الملك سعود، وتولى سلطاته كلها في ٢ نوفمبر ١٩٦٤[١].

وكان التصور السوفييتي للأزمة اليمنية، متسقاً تماماً مع توجهاته في السياسة الخارجية القائمة على مواجهة السياسة الغربية فيها. وكان موقفه من الحرب الأهلية اليمنية، يعكس طبيعة علاقاته مع دول المنطقة والمتمثلة بدعم الخط الثوري العربي باعتباره خطاً معادياً لقوى المعسكر الغربي[٢].

ولعب الاتحاد السوفييتي دوراً بارزاً في تقديم مساعدته لليمن الجمهوري، حيث أسهم في توسيع ميناء الحديدة وبناء مطار الرحبة في صنعاء، والذي تم استخدامه للأغراض العسكرية، كما ساعد على تسهيل مهمة قوة سلاح الطيران المصري في اليمن. وقام الخبراء السوفييت في صيانة الدبابات والطائرات الحربية التي استقدمها المصريون واليمنيون من الاتحاد السوفييتي وبلغ عدد الخبراء السوفييت ما يقارب "١٥٠ خبيراً" كما قدم الاتحاد السوفييتي مساعدات عسكرية لليمن بقيمة "٢٠٠ مليون، دولار أمريكي للفترة "١٩٦٢ ـ١٩٦٧"[٣].

واتسم موقف المنظمات الإقليمية والدولية من النزاع السياسي في اليمن بالموضوعية واتخذت إجراءات تقوم على تسوية النزاع وفض الاشتباك.

وتمثل دور الجامعة العربية في تبني قرار في ١٩ سبتمبر ١٩٦٣، يدعو أعضاء الجامعة العربية إلى دعم النظام الجمهوري في صنعاء وتأييده في المحافل الدولية[٤].

---

١ خديجة أحمد الهيصمي: مرجع سابق، ص ١٥٠

٢ Lenczowski,G :Soviet Advances in the Middle East, American Enterprise institute for policy Reasearch Washington. D. C. 1971, p. 59.

نقلاً عن: منصور الزنداني: مرجع سابق، ص ١٠٠

٣ نفس المرجع، ص ١٠١

٤ انظر: محاضر مجلس الجامعة العربية ـ الدورة العادية ٣٨ (الاجتماع الثالث) – ٢٣ مارس ١٩٦٣، ص٣٥. وكان معظم أعضاء مجلس الجامعة قد اعترفوا بالنظام الجمهوري، وتم قبول أوراق اعتماد الوفد اليمني في ٢٣ مارس رغم اعتراض السعودية.

وشكلت الجامعة العربية "بعثة السلام" في سبتمبر ١٩٦٣، وتم تفويضها للقيام بزيارة الدول المعنية.

وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٦٣، وصلت بعثة السلام إلى الطائف في السعودية واجتمعت مع ولي العهد الأمير فيصل الذي أبلغ أعضاء البعثة عن رغبة حكومته في تحاشي أي نوع من الصدام العسكري بين القوات السعودية واليمنية[١].

وفي مطلع أكتوبر عام ١٩٦٣ وصلت البعثة إلى عمان، واجتمعت مع الملك حسين حيث أبلغ اللجنة أن الأردن ليست طرفاً في الصراع في اليمن، وأنها قد أوقفت مساعداتها للملكيين، وأنها ستعمل على الاعتراف باليمن الجمهوري في المستقبل القريب[٢].

وانعقد أول مؤتمر قمة عربية للملوك والرؤساء العرب في يناير ١٩٦٤ بالقاهرة في إطار الجامعة العربية. وقد تصدر موضوع الأزمة اليمنية جانباً كبيراً في جدول أعمال المجلس. وقد لعب كل من رئيس العراق، ورئيس الجزائر، دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، بهدف إعادة العلاقات بين السعودية ومصر. ومحاولة إقناع السعودية بالاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن[٣].

وبدأت بادرة السلام الأولى ممثلة في لقاء سعودي تم في أوائل مارس عام ١٩٦٤، إذ قام وفد مصري برئاسة "المشير عبد الحكيم عامر" بزيارة للرياض أجرى خلالها محادثات مع الأمير فيصل، وكبار المسؤولين السعوديين. وفي ختام الزيارة، صدر بيان مشترك، أعلن الجانبان عن قرب استئناف العلاقات الطبيعية بين البلدين، كما اتفق الجانبان على تأييدهما للاستقلال الكامل لليمن[٤].

---

١ سعيد محمد باذيب: مرجع سابق، ص ١٤٠

٢ بطرس بطرس غالي: مرجع سابق، ص ١١٨.

٣ نفس المرجع: ص ١١٩

٤ نفس المرجع: ص ١٢٠.

وتمت المبادرة الثانية في أزمة اليمن يوم ٢٢ يوليو عام ١٩٦٤، حين أعلن وزير خارجية الأردن، "قدري طوقان" اعتراف حكومته بالجمهورية العربية اليمنية[١].

وبعد أن انتهت أعمال المؤتمر الثاني للقمة العربي في ١١ سبتمبر ٦٤ م في مدينة الإسكندرية، أجرى الأمير فيصل، محادثات خلال الفترة من (١١ـ١٤ سبتمبر) مع الرئيس جمال عبد الناصر، وأصدرا بياناً مشتركاً، جاء فيه أن الجانبين السعودي والمصري، اتفقا على التعاون الكامل فيما بينهما من أجل التوسط لدى الأطراف المعنية، والتوصل إلى تسوية سلمية لكل المشاكل القائمة في اليمن. كما اتفق الجانبان على مواصلة جهودهما حتى تستقر الأحوال هناك[٢].

من جهة أخرى كانت الأحداث العسكرية والسياسية في اليمن قد انعكس أثرها على الواقع القبلي من خلال عقد مؤتمر شعبي لحمل طرفي النزاع على وقف الحرب. حيث عقدت القوى المعارضة للحرب والراغبة في الصلح "مؤتمر عمران" في سبتمبر ١٩٦٣.. ناقشت خلاله الممارسات الخاطئة كالمحاكمات العسكرية، وتوزيع الرتب العسكرية دون قياس. كما طالب المؤتمرون العمل بما جاء بالدستور بتكوين مجلس وزراء بدلاً من المجلس التنفيذي، وأيد المؤتمرون حكومة صنعاء على سحب جنسية "عبد الرحمن البيضاني" ومنعه من دخول اليمن[٣]. وكان مؤتمر

---

١ الوثائق العربية (١٩٦٤)، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، بيروت، الجامعة الأمريكية، ص٣٨٧: انظر (أنباء الأردن ١٩٦٤/٧/٢٣ انظر أيضاً: الأهرام: (٢٣ /١٩٦٤/٧).

٢ بطرس بطرس غالي: المرجع السابق، ص١٢٠ انظر أيضاً

Wenner. W. Manfred: Modern Yemen 1918-1966. OP. Cit. p 214.

٣ أحمد جابر عفيف: الحركات الوطنية في اليمن، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢، ص٣٣٩، ويشير محمد علي الأسودي: حركة الأحرار اليمنيين، البحث عن الحقيقة، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٠٠: إلى أنه بعد خروج "البيضاني" من اليمن، اتفق "محمد محمود الزبيري، وعبد الرحمن الأرياني" على القيام بمبادرة لقاء مع ممثلي قيادات ملكية من أجل وقف نزيف الدم، وتم اللقاء مع وزير الداخلية لحكومة البدر "أحمد السياغي" في منطقة العرقوب عام ١٩٦٣. وكان هذا اللقاء بدون علم رئيس الجمهورية والقيادة العربية. وكان الغرض من ذلك محاولة لإيجاد أرضية للمفاوضات تتم رأساً بين الجمهوريين والملكيين .. وكان أول إعلان لهذه المعارضة هو "مؤتمر

عمران الذي انعقد في عاصمة قبائل "حاشد" مدينة عمران في الثاني من شهر سبتمبر ٦٣م وقدم برنامج عمل مفصل، كما اهتم في تصحيح مسار الثورة.

وفشل المؤتمر في التأثير على مجرى الأحداث[١] فتطورت بعيداً عن مقاصده .. ومن أسباب فشل المؤتمر، أنه عقد في جو من عدم الثقة بين الجمهوريين الشباب والجمهوريين الكبار من العلماء والمشايخ والسياسيين التقليديين[٢]. وأنبثق من المؤتمر تياران داخل الصف الجمهوري بين يسار الثورة ويمينها. حيث تكون اليسار من بعض الشباب المثقفين. وصغار الضباط، والعناصر الحزبية التي كانت قد نظمتها أحزاب رئيسية هي: حزب البعث، وحركة القوميين العرب، والماركسيون اليمنيون .. وتتكون القوى المقابلة من بقايا حزب الأحرار اليمنيين والمشائخ، وكبار الضباط العسكريين، وبدأ الصراع بين هاتين القوتين، حول مواجهة تحدي القبائل الملكية. فقد رأى اليساريون الأخذ بالشدة والحزم، بينما كان الرأي الآخر هو الأخذ باللين والتساهل والبدء بحوار المصالحة مع الملكيين[٣].

وتشير بعض الدراسات[٤]. إلى أن صحافة عام ١٩٦٣م، في اليمن، تناولت بسخط قضايا المنحرفين والانتهازيين الذين رفعوا شعار الثورة حتى يصلوا إلى مآربهم.

عمران" الذي تزعمه "محمد محمود الزبيري" وقد اشترك في أعمال المؤتمر كل التيارات الفكرية والسياسية. وتبلورت مطالبهم بالآتي:-

- إلغاء الجيش الشعبي.
- تحديد العلاقات بين مصر واليمن.
- إنشاء جمهورية عادلة، ومن نتائج هذا المؤتمر: إعلان الزبيري، عن حزبه الذي سماه "حزب الله".

١ محمد إبراهيم الحلوة: التحديث السياسي في اليمن الشمالي، (دراسات شهادات للتاريخ، إعداد وتوثيق، مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء، ط ١، ١٩٨٧، ص١٢٠.

٢ نفس المرجع، ص١٢٠

٣ المرجع نفسه.

٤ محمد عبد الملك المتوكل: الصحافة اليمنية نشأتها وتطورها، القاهرة، مطابع الطوبجي التجارية، ١٩٨٣، ص١٤٥.

والملاحظ أن المؤتمر قد أدان "البيضاني" وجعل منه قضية هامة، على الرغم من أن تصرفات غيره كانت اكثر شططاً وتطرفاً.

ويبدو أن البيضاني كان يحاول أن يكون وطنياً أكثر من اللازم، فتصرف بحماقة في كثير من القضايا، فالطائفية التي أثارها البيضاني - على أنها نتوء قبلي جديد - ليست وليدة الثورة، لكنها وليدة الماضي بكل أبعاده، عقائدياً وقبلياً، وبالتالي فهو قد أغضب الرئيس السلال، الذي هو من أبناء قبيلة "سنحان" وهي جزء من الاتحاد القبلي الحاشدي.. كما تجاهل البيضاني كثيراً من المثقفين الذين أسهموا في الثورة .. وجعل من نفسه وبعض خاصته هم المخططين للثورة، مما أثار ردود فعل لدى الآخرين، فألقوا بظلال من الشك حول يمنيته، وتسرب الشك إلى كل أنصار الثورة من أطراف اليمين إلى أطراف اليسار. وفتح "البيضاني" النار على نفسه من خلال تصريحاته التي ألقاها في عدن. واتخذت القيادة السياسية اليمنية قراراً بسحب جنسيته خلافاً للدستور، على الرغم من أن حكومة صنعاء لم تقم بسحب جنسية أبناء بيت حميد الدين مما يبرر منطق البيضاني.

من جهة أخرى يشير "إدجار أو بالانس"[1] إلى أن الملكيين شنوا هجوماً محدوداً على مواقع متفرقة خلال شهري يناير وفبراير ٦٤ م، وأغلقوا طريق صنعاء الحديدة بنجاح لمدة شهر، كما حاولوا إغلاق طريق صنعاء تعز. كما شنوا هجوماً على قرى جنوب شرقي العاصمة، وعلى معسكرات جمهورية بالقرب من منطقة حريب، وعلى المواقع التي تسيطر عليها القوات المصرية في منطقة الجوف، كما جرت محاولة فاشلة للسيطرة على حجة.

وفي ٢٣ أبريل ٦٤م قام الرئيس "جمال عبد الناصر" بزيارة مفاجئة لليمن. وقد ألقى عبدالناصر خطاباً هاماً في صنعاء، يعتبر نقطة تحول في الموقف السياسي المصري، حيث هاجم في خطابه الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن .. وتشير بعض

---

١ اليمن والثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة: (عبد الخالق محمد لاشين)، مرجع سابق، ص ٢١٠.

المعلومات[1]، إلى أن عبد الناصر أعد خطة لمهاجمة القوات البريطانية في جنوب اليمن، وأختار بنفسه الرجال الذين سيتولون العمل الفدائي، بغرض تخفيف الضغط على القوات المصرية الموزعة في مواقع المواجهة العسكرية في اليمن.

وقد جاء في خطاب عبد الناصر الموجه للقوات المسلحة المصرية في اليمن: "واليوم يتاح لي أن أرى بعيني ما كنت أتابعه بقلبي وفكري، يتاح لي أن ألتقي بكتائبكم .. طلائع المستقبل العربي، ويتاح لي أن أرى مواقع معاركم، مواقع الحرية. ويتاح لي حيث تقدم الأبطال وحيث أرى الدور الحضاري الذي تقوم به طلائعكم بالتعاون مع الطلائع المجيدة للثورة اليمنية لكي يزاح الظلم والظلام عن آفاق هذا الوطن العربي الثائر الحر[2]".

وصدر بيان يمني مصري مشترك عن زيارة الرئيس عبد الناصر إلى اليمن في ٢٨ إبريل ١٩٦٤، جاء فيه أن هذه الزيارة حققت عدة أغراض أهمها :-

أتاحت هذه الزيارة فرصة لمزيد من المباحثات بين القيادتين المصرية واليمنية، وتناول الرئيسان نتائج المباحثات التي عقدت في الرياض، بين المشير عبد الحكيم عامر، والأمير فيصل نائب الملك، ورئيس الوزراء، في المملكة السعودية. وتمنى الرئيسان أن تصل هذه المحادثات إلى نتائجها المرجوة خصوصاً فيما يتصل بالعلاقات بين اليمن والسعودية. وأعربا عن الثقة الكاملة، في أن التطورات الجارية الآن على الحدود المصطنعة بين الجمهورية العربية اليمنية. وبين الجنوب اليمني المحتل سوف تخضع لمنطق تعرية النظام البريطاني في "عدن".

ولاحظ الرئيسان أن العمليات العسكرية التي بلغت مداها فتحت الباب لمرحلة البناء الوطني كما اتفق الرئيسان على إنشاء مجلس أعلى للتنسيق المشترك بين

---

١ وجيه أبو ذكرى: الزهور تدفن في اليمن، القاهرة، مطابع دار الشعب، ١٩٧٧، ص١٠٩

٢ الوثائق العربية: ١٩٦٤، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، بيروت، الجامعة الأمريكية، خطاب ألقاه للقوات المسلحة المصرية - بصنعاء في يوم ١٩٦٤/٤/٢٣، ص١٧٩.

البلدين، برئاسة من الجانبين رئيس الجمهورية في كل من البلدين، ويختص بتنسيق السياسة المشتركة بينهما في جميع المجالات السياسية والإقتصادية[1].

ووقع كل من الرئيسين على الاتفاق[2]. وفي هذا الإطار كانت المبادرات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى حل وهو الأمر الذي سيكون موضوع دراستنا في الفصل التالي.

خلاصة القول: أن الثورة المضادة التي نبعت من داخل الإطار القبلي، كانت مسؤولة مسؤولية كبيرة في أحداث الحرب الأهلية اليمنية .. ولولا الدعم المصري، لما تحقق نجاح الثورة، فقد كان التحدي قائماً على عصبية قبلية ـ كان الجناح القبلي المناوئ للثورة معظمهم من قبائل بكيل، عكس المناصرين للثورة، كان

---

١ انظر: الوثائق العربية، بيروت ـ الجامعة الأمريكية، ١٩٦٤، ص(١٩٩- ٢٠٠).

٢ الأهرام: ١٩٦٤/٧/١٤م، وذكرت الصحيفة المواد التي تضمنت التنسيق بين البلدين في ٢٣ يوليو ٦٤م ووقع عليها الرئيسان المصري واليمني.

وأشارت "الأهرام" العدد السابق: إلى الكلمات التي تبودلت بين الرئيسين اليمني والمصري وقد تحدث الرئيس جمال عبد الناصر، رداً على طلب القيادة اليمنية في الاشتراك في الوحدة بين مصر والعراق وسوريا، وأكد على أن "الوحدة بين الشعب العربي في مصر والشعب العربي في اليمن قامت منذ نجحت هذه الثورة. وثبت هذه الوحدة وأكدها الدم الزكي دم شهدائنا العرب، الذين ذهبوا إلى اليمن بطيب خاطر، لأنهم كانوا يشعرون أن هذا العمل إنما هو عمل من أجل الأمة العربية كلها، من أجل رفع راية العروبة، ومن أجل رفع رأية الإسلام. واختلطت دماء الجندي المصري بدماء الجندي اليمني في التصدي للرجعية وفي التصدي لمؤامرات "الاستعمار".

ورد الرئيس السلال بالقول: ".. إن الاتفاق الذي نوقعه اليوم لتنسيق التعاون المشترك بين جمهوريتينا ليس غير شارة بدء للسير في طريق الوحدة لخير شعبينا ونضالاتهما المستمرة". وأضاف: "إن سعي اليمن الجديد في سياسته، إذ لقد آمنت طلائع الشعب اليمني منذ بدأ وعيها يتفتح على ما فات شعبها وبلادها أن لا خلاص لليمن من القمقم الذي أغلقته الإمامة عليها، وأن لا سبيل لهدم السور التاريخي الذي نقضته لتقوم بينها وبين العالم الإنساني المتحضر وأن لا سبيل للتفاعل مع العصر الحديث بدون التقاء: عربي صادق يلقى فيه اليمن العون الأخوي المخلص". وأضاف: "واليوم إذ توقع اتفاقية التنسيق بين البلدين إنما تهدف لتحقيق المستويات المتكافئة من الفهم المتبادل وتقريب الفوارق التاريخية بين الوضعين المتقاربين في بلدينا اليمن المنطلق من سجنه الطويل، ومصر المتوثبة في مسيرتها التقدمية المشرقة".

معظمهم من قبائل حاشد، وذلك انتصاراً للرئيس السلال الذي يعود أصله إلى قبيلة "سنحان" والتي تعتبر ضمن اتحاد قبائل حاشد ـ، كما كان للدور السعودي أثره الفعال في تأجيج الصراع العسكري، وأعتبر الصراع داخل الساحة اليمنية، هو من أجل عودة النظام الملكي سواء تحت قيادة البدر أو غيره، ونجحت المملكة العربية السعودية، في تجييش المرتزقة الأجانب، وبشكل لم يسبق له نظير في تاريخ الأمة العربية والعلاقات العربية ـ العربية.

وفي خضم ذلك الصراع العسكري، وصفت الصحف الأجنبية، الحرب الأهلية اليمنية، بالعبارة التالية: "القرن العاشر يحارب القرن العشرين". وكانت المملكة العربية السعودية تدفع للجنود المرتزقة مرتبات شهرية بواقع "٤٠٠ جنيه استرليني" وكانت أرض المعركة هي المناطق القبلية التي تؤيد الإمام، وكانوا وقودها .. وكان لبريق الذهب السعودي أثر كبير في امتداد زمن الحرب الأهلية. وقد حددت المملكة السعودية موقفها منذ اليوم الأول لإعلان الجمهورية اليمنية .. وبدأت بجمع فلول الملكيين الهاربين إليها، وتدريبهم، وتسليحهم للقيام بعمليات عسكرية ضد النظام الجمهوري يدعمهم ويعزز موقفهم، الحشود الضخمة السعودية المسلحة على حدود اليمن.

كما تحالفت المملكة السعودية مع المملكة الأردنية الهاشمية، وأقامت مجلس دفاع مشترك بينها من اجل مواجهة الثورة اليمنية ونظامها. بالمقابل عقدت حكومة صنعاء اتفاقاً عسكرياً بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة.

وكان الرصد الدولي للحرب الأهلية اليمنية قائماً على منظورين أو اتجاهين سياسيين، حيث اتسم موقف الدول الكبرى بالتعاطف بين مؤيد للنظام الجمهوري ومؤيد للنظام الملكي في المنفى، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب الأهلية اليمنية تهديداً للنظام السياسي السعودي والدول المحافظة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام .. إلا أن الدور الأمريكي كان قد تجاهل أطراف النزاع الحقيقيين الجانب الجمهوري والجانب الملكي، حيث توفرت لدى الأمريكيين قناعة بأن الصراع اليمني يمكن وقفه بموافقة الأطراف الخارجية المشاركة في

الصراع اليمني .. وفشلت المنظمات الدولية والإقليمية، في إجراءات تسوية النزاع وفض الاشتباك.

وفي منعطف جديد للمشكلة اليمنية، فقد قبلت مصر الحلول الأمريكية بشكل حذر. وعادت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والسعودية .. وقام عبد الناصر بزيارة لليمن، وركز هجومه الخطابي في اليمن على الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن. وبدأت القوات المسلحة المصرية تترقب الموقف السعودي ومصداقيته في وقف دعمها العسكري للملكيين .. إلاّ أن الموقف عاد من جديد بعد اغتيال الزعيم الأمريكي "جون كيندي" وزعامة "فيصل" للمملكة العربية السعودية".

obeikandl.com